

۷۷۷۸

مجموع ۲۷ کتب



מדד

٧٦

عالم لنا خلة

ولاد



مكتبة جامعة الملاك سمعون قسم المخطوطات

الرقم: ٦٦٦٨ - في ١٢٤٤
 العصور: مجموع أول: رسالة في علم كتاب الكتب والمناظرة
 المؤلف: ---
 تاريخ: ---
 اسم الناشر: ---
 عدد الأوراق: ---
 ملاحظات: ---

علم المناظرة وعلم الاداب

على فهد في انشائه
قوله فهد في الزمان
الاول في فهد في الزمان
اذا كان في وضع اليد في فهد
التصنيف والما بعد التصنيف
فهد في التصنيف
الاول في فهد في الزمان
في فهد في الزمان
في فهد في الزمان

الحمد لله الذي جعل في هذه الحروف ما لا يحصى
من المعاني والآثار والبركات والفضائل
والنعمات والرحمة والكرامات والجلالات
والعزات والمجالات والسموات والأرضين
والساعات والليالي والنهار والليل
والضحى والمساء والجمعة والسبحة
والصلاة والزكاة والحج والعمرة
والفقر والغنى والفناء والبقاء
والحيثية والحرية والعدل والظلم
والصدق والكذب والحق والباطل
والخير والشر والنجاة والضلال
والهدى واليهود والقسوة واللين
والصلابة والرخاوة والشدائد واليسر
والعسر واليسار والفرح والحزن
والطمأنينة والاضطراب والراحة والتعب
والسلامة والخطر والنعيم والشدة
والسهولة والصعوبة واليسر والعسر
والخير والشر والنجاة والضلال
والهدى واليهود والقسوة واللين
والصلابة والرخاوة والشدائد واليسر
والعسر واليسار والفرح والحزن
والطمأنينة والاضطراب والراحة والتعب
والسلامة والخطر والنعيم والشدة
والسهولة والصعوبة واليسر والعسر

في غير ذلك من الغرض مثل ما في وسيله اعظم من شأنه ذلك ما جرت مجرى
 بين الجواب بل هو ما خود من سلكه عن الشيء وهو الجواب في المسألة
 والجواب ما خود من جواب سوال بل يكون هذا برائة الاستعمال
 وانما ما سبق في الفقرة الأولى من لفظ الـ بل هو ما خود من سلكه الشيء
 وهو بل في سائر المعروف والمجرب ما خود من جواب السؤال في عين
 لتعريف برائة الاستعمال الطريق التورية ولا في ما في لفظ الدلائل وجرت
 من برائة الاستعمال ايضا وفي لفظ الواس بل من التحسين
 وهذه رسالة تخصصها في علم الادب واللام فيها بعد الحاشية
 في هذا الفن لا والبحث مجتبا عن طريق الاقتضا لاجل احوال الـ
 ان كلامها محل الشك كما بين في موضعه وقد قيل في طرفة قصده ومع
 وجيز البور وسطها والله اسئل ان يتبع بها معشر العلماء وقد تم
 سئل للتخصيص مع اهتماما وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه المرجع
 الى المرجع والمصير اعلم في سبيل علي ما بعده مما ينبغي ان يوتى به في
 بحصيله ان الساطرة في اللغة ما خود من النظر ومن النظر معنى الـ
 وفي الاصطلاح النظر البصري من المجازين في النسبة بين الشئين
 للسواء والمراد بالطريقة النفس النفس المعقولة والبصرة النفس المستقيمة
 البصر للعين وما فيه النظر به الا في الخارج نظر قبل خبر مجرى النظر

[illegible][illegible]

فهد رسالة الادبية حين افندي

[illegible]

[illegible]

وسيل العقل في مقدمة ضرورة القول في مقدمة مسلمة عند النظر
 الى القول وذلك لانهم في بنسها لما ظهروا وان كانت على ما بين
 معرفته في صارت في العلم الصواب ومنك تعرفها لفظيا وهو التوفيق
 اللفظ ما يقصد به تفسير لفظ كذا في اللغة كذا في التفسير
 انما له قولهم انفسهم لا يسمونهم لفظا حقيقة اذ هي فادة صورة
 غير حاصلة وانما المراد تعيين ما وضع له لفظ انفسهم من بين
 التفسير اللفظي والعلامة موضع بارائه فانه التفسير فهو طريقا
 اللغة وما خرج عن المعرفة الحقيقية واما الاربعة التي ذكرت ومعرفة ان يكون
 بالثبوت فانه لم يوجد ذكره كمن يقصد به تعيين اللفظ لا تفصيل كذا في
 المواقف او تعريفها وهو التوفيق التفسير في اشارة صورة حاصلة
 محذورة في اظهره بل يجب ان يكون حذره وهو ان هذا التعريف انما هو
 التصديقية هذه جملة معرفة من الجاهل التصديقية كان قولنا هو
 من الجاهل التصديقية وهو التوفيق اللفظي من المطالب التصديقية مع
 التفسير فذكره وعند التقدير انه من التصديقية وان كانت غير
 اذا كان الفرض في التفسير معرفة حال اللفظ بانه موضع لذلك المعنى كان
 لفظي خارجا عن المطالب التصديقية ولما اذا كان الفرض منه تصوير
 اللفظ فليس كذلك حكمه انما وفي هذا التقدير مباحث نفيسة
 موضوع اللفظ في صورة محذورة بل في صورة حاصلة من
 فومعه بالارادة في اللغة لفظية وهو الذي ذكره في قوله
 في اللغة لفظية بالارادة في اللغة لفظية وهو الذي ذكره في قوله

فليطلب في حواشي الترتيب فالوظائف الموجهة من الخصم كقصة مجاز
 لغويا مطلقا والمعارضة التعريفية مطلقا الحسن عند الاطلاق في
 الالهي والحقيرة والضميمة لا يدين التعريف كونها من المبادئ الحقيقية
 مستلزمة على النسبة الجبرية والتعريف لا يبالى بشهادة من قام
 التعريف المسمى فيما يسمى بتدبيرها بما لا على ان يعلق التعريف بالاسل
 فقط لا حقيقة بل على ان يعلق على الالهي والتعريف قاصر عن الاضطر
 في تعليلاته على الاله المبسوط في مشرطين بين نفس الالهي وبين نفس التعريف
 وتصوير كل من هذه النوع الثمة الى قصة المجازية والنقص المعارضة
 التعريفية والوظائف من جانب الحرف اي صاحب التعريف فنعلم من الاخي
 تفصيل كونها من السابق واما المعارضة الحقيقية مطلقا والنقص الحقيقي و
 الجار الفعلي والحرفي مطلقا والاطلاق كان لاطلاقات فلا يتعلق بها الا
 كما ان هذا التعريفان علقه كل ما او مطلقا من امر ما وكما كانا متعلقين
 على النسبة الجبرية يعلل في الحقيقة والمعللة في جدي كونها عليهما او غير
 تجري عليهما ان على صاحب التعريفين ما الى الوظائف التي تجري على المخلوقين
 الذين ليس عليهم شائبة التعريف وان كنت عرنا ترمي حقيقة او غيرها
 هو ما قصد به تحصيل صورة غير حاصلة في الفهم سواء كان ما المقصد
 والتحصيل كذا في الصورة كانه كذا وداد وجهه كانه الرسم كانه

القصد الاسد لانه الذي هو شيار منه
 وهو اسد مريب القصد مريب
 في المصنف مشرقون القصد مريب

في هذا التعريفان علقه كل ما او مطلقا من امر ما وكما كانا متعلقين
 على النسبة الجبرية يعلل في الحقيقة والمعللة في جدي كونها عليهما او غير
 تجري عليهما ان على صاحب التعريفين ما الى الوظائف التي تجري على المخلوقين

اي كماله القصد والتحصيل من كماله الى كماله علم وجوده في الخارج اي في
 الاخي فذلك التعريف حقيقي مستقيم كماله الحقيقة والرسم في اعتبار
 الاشتغال على الزمان والعرض وان كان غير اى كماله غير معلومة الوجود
 سواء كانت معلومة العلم لا في ذلك التعريف استقيم كماله العلم
 والرسم كماله العلم كماله العلم كماله العلم كماله العلم كماله العلم
 الى الحقيقة باق وما ان هذا التعريفان من كماله التصويرية والوظائف
 الموجهة من كماله النفس الى كماله بغيرها او حقيقة بشهادة من قام
 جامعة اي علم او التعريف بطلان افراد او عدم كماله او كماله كماله
 امثلة كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله
 من كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله
 وبالجمل تصوير الى النفس الجار ان يقال ان تعريفه غير مائة او غير مائة
 او شتم على الفهم المشتمل او شتم على شتم المشتمل او شتم على شتم المشتمل
 فاسد فهو كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله
 والاشغال والاشغال وان كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله
 كما ان كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله
 الا ان كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله
 اي حقيقة لغوية واسد ايجاز باو كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله كماله

في هذا التعريفان علقه كل ما او مطلقا من امر ما وكما كانا متعلقين
 على النسبة الجبرية يعلل في الحقيقة والمعللة في جدي كونها عليهما او غير
 تجري عليهما ان على صاحب التعريفين ما الى الوظائف التي تجري على المخلوقين

المصور بل اراد بذلك ان يتوجه ذهنك الى ما عرفت بوجه ما تم شرح
في تصويره بوجه المثل فليس بين المثل والمحمود والحدود كما يجب منع فلا يصح ان يقال ان
ان الاشياء حيوان ناطق فان ذلك في الحقيقة لا يمكن ان يقال لانه لا يشترط ان يكون الحيوان ناطقاً
فيلزم ان يكون ناطقاً واريد به ان يكون له قوة وعرفا كان كما في منع
عليه ليس له ان له والى صلا الموصوف غير ان تعارض شئ من شئ في نفسه فلا يكون شئ من شئ
فيه الخطئة فلا يتوجه به المناقشة الا ان يعبر الخضم الدعوى في الموصوف ان
توفى هذا حد وخرجه هذا من غير ان يكون ذلك فصل مثل قبل هذا بسا على ان
منه الرتبة والدرجات في الرسوم الحقيقية التامة وان تعرف جامع
وان تعرف هذا ما ينبغي ان تعرفه في وعاء من المعاني كاستمرار
الدور مثل اواسم الامم التي لا تترك في مجوز الخضم ان يمنع احدى هذه الاعمال
الضمنية او كلها لو كانت كما هي في الواقع مطلقا لكانت في الحقيقة الاخرى في منع
الجامعة والممانعة والوارد في هذا ما قيل ان يكون في هذه المادة النقص
المحقق في كل واحد من هذه الوصفان الموصوف من المعروف في الحقيقة الاعتبارية
التوحيات الغير الحقيقية اثبات تلك الدعوى الضمنية باقامة الدليل عليها
اي على صحة الدعوى لان رفع المخدوع في الاعتبار باسرها عند من هو
بالتوجيه اهل الان عاصمه رجع الى الاصطلاح في معرفة تعريفها على الاصطلاح
وتغييره الى تعريف جودا ولا في المراتب في كل من النوع السمة واثباتها

في الحقيقة لا يمكن ان يقال لانه لا يشترط ان يكون الحيوان ناطقاً

في الحقيقة لا يمكن ان يقال لانه لا يشترط ان يكون الحيوان ناطقاً

ان تلك الاعوان بطلان الشاهد في الموصوف بوجه ما عرفت على الاشياء واما في

الخير قد عرفت مرة وخرجه في الموصوف بوجه ما عرفت على الاشياء واما في
الاخرى وفيه غلبت شئ يظهر بانها لا تترك في الحقيقة الاخرى في منع
الاولى في الجارية في الحقيقة الاخرى في منع الحقيقة الاخرى في منع
واما في الجارية في الحقيقة الاخرى في منع الحقيقة الاخرى في منع
صعب مثل جودا ونها في منع ونها في منع ونها في منع ونها في منع
في الحقيقة الاخرى في منع ونها في منع ونها في منع ونها في منع
والفرقة بين الامم والرسوم الحقيقية التامة وان تعرف جامع
بل تعرفه في كل واحد من هذه الوصفان الموصوف من المعروف في الحقيقة الاعتبارية
عليها في مجوز ان يعارض الخضم وتكون ان كان ذلك ليس مفروض ولا في
صحة دعواك عند الميراث بطلانها وان تعرفه في منع ونها في منع
مخدوع في هذه الحالة في منع ونها في منع ونها في منع ونها في منع
فيه مع انه ليس افراده او مستلزم في منع ونها في منع ونها في منع
او هو مستلزم في منع ونها في منع ونها في منع ونها في منع
بطلانها في منع ونها في منع ونها في منع ونها في منع
لا بد من حقيقة قوية فاعلم ان تخصيص الموصوف بالدرجات في الحقيقة الاخرى
لا طراد في كل تعريف والافصح في اعتبار الشئ الاول في منع ونها في منع
الاعوان في منع ونها في منع ونها في منع ونها في منع

في الحقيقة لا يمكن ان يقال لانه لا يشترط ان يكون الحيوان ناطقاً

في الحقيقة لا يمكن ان يقال لانه لا يشترط ان يكون الحيوان ناطقاً

من علم الجامعة والمائة
واشهرهم الدرة
القدس الى عشرة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل امرئ
 ما يشاء من الخير والشر
 ما يشاء من الخير والشر
 ما يشاء من الخير والشر

قالوا انما هذا
مجانا اذ انتم
لو كان منكم
فانما هذا
مجانا اذ انتم
لو كان منكم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

بالضرورة فاما انما مجموع الدليل من حيث مجموع سائر الدلائل فيكون الان في الشيء من الشرط
 او الاجزاء احد ما تحت الحكم فهو يرجع الى استدلال المحقق وتصويره لو كان الدليل من
 ثبوت المدعى في صورة التخلّف هو بطلان تقابل بينهما ليس باعتبار كثرية القسم من
 الشاهد واعلم دفع الشك في قول خلف الحكم ان اجزاء الدليل بعينه لا يتم في
 النوع الاول وتقرير المدعى ان قولنا خلف الحكم عنه اعلم من تخلفه عن بعضه ومن تخلفه عن
 زبده وتخلّف عنه هذا وليس معنى جزم الدليل بعينه في مادة التخلّف ان لا يتصل بالدليل
 في الموضوعين اصل ضرورة ان تعد المدعى مستلزم تعد الدليل بل معناه ان يتفاوت
 الدليلان الا باعتبار الحكم عليه الاقضية الاقرائية ولا يتفاوتان الا باعتبار الجزاء
 المتكبر من الاقضية الاستثنائية كذا حقيقة بعض المحققين في كفاية الرتبة العديدة
 وقد يتفق الدليلان في بعض الصفات كما لا يمتنع من مدعى ثبوت الحكم في موضوع واحد
 فيكون من جمل اجزاء الدليل وزبده فيلزم دفعه باحد الوطائف المذكورة فيما بعد مثالا
 الشك في نفي بيع الثابت مع جزم الصفقة عند العاقدين حين العقد وكل ما هذا
 شأنه فلا يصح بيعه فيقول الناقض هذا مشتق من ما لو تزوج امرأة لم ير حافا فاعجزه
 الصفقة عند العاقدين والحال انه قد خذف كونه بيعا وذلك لان المدعى ان
 الجواب ثبوت الزوجه الحرة المدعى وهو انكم كيف تجوزون منع مقدرة معينة من الدليل
 يدعى المحموية ولا تعدونه محاربة ولا تجوزون منع الدليل بل يدعى المحموية
 بل تعدونه محاربة فلا بد من الفرق بينهما وحاصل الجواب ان المقدرة المحموية غير ملزمة
 بعد فمقدّمه مجموع طلب الدليل في استعمال غير معلوم غير مثبت جائز فاف
 ربما يؤول في ذلك عجز المصل عن الاثبات فيحصل ان قيام الحق انما هو ما في المصل
 فهو مدلل بالمقدرة المذكورة فيه محميا وصحيا عليهما ذكر بعض المحققين لمرتب العديدة
 فالدليل ثابت في نفس الامر لا يؤول منه طلب الدليل بل لا يمتنع لطلبه عليهما بل هو في نفسه لا استعمال
 اثبت في نفس الامر فيكون ارجح ان الدليل ثابت اياه وهو لا يضر المصل او لا يضر من عدم
 علمه بالشيء عند من في الواقع والحال ان من الدليل بلاشاهد ما بين الطلب في الجوز

فانما صيرورة اجزاء الدليل في موضوع واحد
 انما هي في نفس المصل في موضوع واحد
 وهو ان يثبت من مدعى ثبوت الحكم في موضوع واحد
 عليه ان لا يمتنع من مدعى ثبوت الحكم في موضوع واحد
 فاعلم ان المدعى ان لا يمتنع من مدعى ثبوت الحكم في موضوع واحد

بالضرورة فاما انما مجموع الدليل من حيث مجموع سائر الدلائل فيكون الان في الشيء من الشرط
 او الاجزاء احد ما تحت الحكم فهو يرجع الى استدلال المحقق وتصويره لو كان الدليل من
 ثبوت المدعى في صورة التخلّف هو بطلان تقابل بينهما ليس باعتبار كثرية القسم من
 الشاهد واعلم دفع الشك في قول خلف الحكم ان اجزاء الدليل بعينه لا يتم في
 النوع الاول وتقرير المدعى ان قولنا خلف الحكم عنه اعلم من تخلفه عن بعضه ومن تخلفه عن
 زبده وتخلّف عنه هذا وليس معنى جزم الدليل بعينه في مادة التخلّف ان لا يتصل بالدليل
 في الموضوعين اصل ضرورة ان تعد المدعى مستلزم تعد الدليل بل معناه ان يتفاوت
 الدليلان الا باعتبار الحكم عليه الاقضية الاقرائية ولا يتفاوتان الا باعتبار الجزاء
 المتكبر من الاقضية الاستثنائية كذا حقيقة بعض المحققين في كفاية الرتبة العديدة
 وقد يتفق الدليلان في بعض الصفات كما لا يمتنع من مدعى ثبوت الحكم في موضوع واحد
 فيكون من جمل اجزاء الدليل وزبده فيلزم دفعه باحد الوطائف المذكورة فيما بعد مثالا
 الشك في نفي بيع الثابت مع جزم الصفقة عند العاقدين حين العقد وكل ما هذا
 شأنه فلا يصح بيعه فيقول الناقض هذا مشتق من ما لو تزوج امرأة لم ير حافا فاعجزه
 الصفقة عند العاقدين والحال انه قد خذف كونه بيعا وذلك لان المدعى ان
 الجواب ثبوت الزوجه الحرة المدعى وهو انكم كيف تجوزون منع مقدرة معينة من الدليل
 يدعى المحموية ولا تعدونه محاربة ولا تجوزون منع الدليل بل يدعى المحموية
 بل تعدونه محاربة فلا بد من الفرق بينهما وحاصل الجواب ان المقدرة المحموية غير ملزمة
 بعد فمقدّمه مجموع طلب الدليل في استعمال غير معلوم غير مثبت جائز فاف
 ربما يؤول في ذلك عجز المصل عن الاثبات فيحصل ان قيام الحق انما هو ما في المصل
 فهو مدلل بالمقدرة المذكورة فيه محميا وصحيا عليهما ذكر بعض المحققين لمرتب العديدة
 فالدليل ثابت في نفس الامر لا يؤول منه طلب الدليل بل لا يمتنع لطلبه عليهما بل هو في نفسه لا استعمال
 اثبت في نفس الامر فيكون ارجح ان الدليل ثابت اياه وهو لا يضر المصل او لا يضر من عدم
 علمه بالشيء عند من في الواقع والحال ان من الدليل بلاشاهد ما بين الطلب في الجوز

[illegible][illegible]

ای سید عالم کائنات از این دنیا رفتی تو قیوم تو زنده
و از دست عبادی غنی عالم قریب از عبادی
الوالم از دستان فلان مرد از دستان انبیا و رسل
کرام

[illegible]

عبدالله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
كانت له في

[illegible][illegible]

وبذلك تعرف المسألة والمعاد والطارق إلى هذه المعرفة من حيث أصلها بطريقة أهل النظر والاعتبار
 وما فيها طريقة أهل الرياضة والمجاهدين والبطون لطريقة الأولياء التي تعرفوا على الله من غير
 الأشياء عليهم السلام فهم المتكلمون والأفهم المشركون والبطون لطريقة الثانية إن وافقوا
 شيعتهم أصلهم الأساطير والسيرية فهم الصوفية المشركون والأفهم الحكماء الأشراقيون
 فأكبر الخبايا فيهم الذين اتهموا بالطريقة الثانية وتوقفوا على ما يكمل الطريقة من جهات الصوفية
 المحمديّة وتوقفوا على أثره المحدثي بما يكمل آثاره من جهة جميع الوجوه نظاما معنويا وفيه تزيين
 الباطن بسلوكه من جهة الخلق غاشي من جهة ما يجازي الصفات والصفات الغريبة والاستحسان
 البديعة وتقوم كل هذه الكلمات وقوامها الأيات وبجانبها ما وقع به القاصدين
 الأحوال وتضيئين الحكم والأسرار والكنه في الأساطير والأفعال وحسين في الخفايا والسرور والسرور
 وتتمتع بالصالح والسيئ والسيئ والسيئ وما كان ويؤمن أنه إلى القرآن وهو دليل أن يكونوا به
 معجزة بآية محمدية من باب ما وصفه القرآن من آياته وأما ما وصفه في سورة قاف في قوله
 ويؤمنون وتزول السجود والاضطرار في جودته **عنه** أعاد كلمة على رأس الشرح إن شاء
 الله من الرسولة الصلوة بآية على الألبان وتبين الفصل بينه وبين الله **عنه** وهو
 شخص الله عليهم السلام فهم وتبين الصلوة على الألبان لا داود وهو فهم على الأنهم وسبب
 بين وبين الرسول كان الرسول واسطة بين الله وعلم الألبان على ما تقدم
 به عليه السلام في الأعداد لثلاثة فإن الطريقة كان جملتها في بعض الناس فالرسول
 أنما يخصها بالصلوة الألبان الصلوة على ألبانهم عند فروعهم جارية بطريق الشيخ عليه السلام
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد صل على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وذلك لأن ما ثبت
 تبعاً على آل محمد المتبعين لا حكم فيهم الحسين والوكالة الثابتة في عقد الرحمن
 صفة مما وصفه القرآن والقرآن المتعبد به إلى الله **عنه** وسبب يقال
 تؤمن الله بوسيلة إذا تقرر إليه بغيره فالوسيلة بها خصه الله بالصلوة والقرآن وبما في
 الوسيلة من شياخه عليه السلام ثم عليه وآله وبين وجهه قوله لا يؤمن الله إلا بالحق
 كبرياءه وسبب إبراهيم وغيرهم عليهم السلام كيفية في كنهه والحراب كيفية الإيمان

[illegible]

البرهان في علمها قدس الله روحه في بيانها من غير ان يتناولها بالبرهان او غير
الموجبات وحدها بل يتناولها من حيث التاليف والتوصيف من حيث
انها كيف يتناولها بالبرهان والبرهان هو ما يتناولها بالبرهان
هذه الرسالة المقصودة على بيان الوطائف والادب في عرض العلم لا يتوقف
المناظرة من المبادئ فانه لا بد منه اذ المقصود الاقنع من تدوين هذا الفن معرفة
المناظرة وكيفياتها واولاها معرفة احوالها متوقعة على معرفة الالوهية معرفة
الذات مقدمة على معرفة الصفات لا بما قابلية لها ولا على قائلها **فان قيل** في
بيان المناظرة والحجاء انه ان المناظرة قد يتوقف على معرفة الالوهية لا يتوقف الا على
الغير فلو فيه نظر لان العلم مع نفسه هو المناظرة واجبة على العلم مع نفسه فانه
يكون ان يتوقف المناظرة على المناظرة او يتوقف على المعرفة في المناظرة في المناظرة
العلمية مع عدم العلم بعلومه وكلام صاحبها والمناظرة هي معرفة الله بالمشاهدة
وتعرفها بالانوار في المناظرة في المناظرة لا بالانوار والصواب بالتحريك والشرع في
المناظرة هي المناظرة في المناظرة لا بالانوار والصواب بالتحريك والشرع في
وهو مع المناظرة ان العلم بالانوار لا يتوقف على المناظرة في المناظرة في المناظرة
وان قولنا بالبرهان في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
من المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
وقيل ان كلامها في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
النظر في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
من البصيرة ومنه قوله تعالى بصرت بما لم يبصروا به وعليه فتدبر في المناظرة في المناظرة
حذر ان على المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
ولا يعرف وجهه او انتقار في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
كلام الاخر وقد ورد في القرآن هذا الاستعمال قال تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من
الانوار في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة

ما يتوقفون قال تعالى انظر انفسكم من نوركم وما ينظر في الاصححة واحدة وقد ينظر
بمعنى المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
اهل الادب في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
من المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
باب معرفة المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
رسالة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
خاصة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
تعريف آخر في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
على العلم الرابع في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
ان المراد بيان حقيقة المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
من لوازم وجود العلم فانه قد وجدت في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
العلمية الصورية وهي ما يتناولها بالبرهان في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
ما به وجود المعلول والنسبة اشارة الى العلم في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
واظهار الصواب اشارة الى العلم في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
كان قلت التعريف بالعلم في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
مع المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
المعلول في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
العلم الحقيقية في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
العلم الرابع في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
الاعراض النفسية والمادة والصورة اما لكونها لا اجاب او هي اجابة في المناظرة في المناظرة
ليس من المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
الى العلم في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة في المناظرة
النسبة منصوره بصورة مخصوصة مقصود منها اظهار الصواب والمراد بانظر جوابك

هو ان يقال ان النظر هو الفكر الذي يعرف بترتيب المعلومات لتأدي الى مجرد فليخرج
لما قصده عن تعريف النظر ان ليس فيها هذا المعنى لكونها عبارة عن منقضية جعلت
جزء الدليل توجب النفس العقل والذهن واحدا بالذات لا اذ كان مدرجا عليه
و اذ كان منصرفا ليس نفس او اذ كان مستقلا لا ان كان سيج انصاحا للمعقول اي
التفاتها الى الجاهل كانه علمه بغيره بالبصيرة لا الفكر بالمعنى المذكور ولا انما
البصيرة الى الحس لان النظر بهذا المعنى لا يستعمل بالمراد بل لا يميز من ان يخرج
البصيرة لا ايضا كما يجب فان قلت اذ اراد ان يطلع مقدما من مقدما الاربعة
من حركات تبين ان حركات النقص من حكم الحكم ليعلم ان منعه واد اولا فان كان
و اد اولا لا يكون المتوقف من السبب او المسمى في مقتضى الصغر والذكر
فبالضرورة له ترتيبا على مقتضى ما هو بوجه يؤول الى استعمال ما هو بوجه وجوده في
المقدما قلنا لا دخل في الفكر في البصيرة فاما في مورد المنع واما في النظر
للفكر الواقع في نفس الحكم المتنازع فيه ثبوتنا وانقضاءه هو نظره في المنع في جهات شتى
ان النظر اذ كان بمعنى التفات النفس الى المعاني في اشارة الى العلية الصورية فالصورة
هي الهيئة الاجتماعية والنظر بالمعنى المذكور ليس كذلك لان تعالنه وان لم يكن
اشارة اليها بالمطابقة لكنه اشارة اليها بالانتماء الى التفات النفس الى المعاني
الترتيب المذكور بالبصيرة العقلية بغير البصر ليعين بين ان البصيرة قوة للعقل
يدرك المعقول لا ان البصر قوة للعقل يدرك بها الحسوس والى التي يسمى بالحكماء
العاقلة النظرية والقوة القرينة واعلم ان المراد بالبصيرة يتوقف على ما نشأته
مواجهة البصر وتعليل الجدة طلب المعرفة والاشارة الى النفس والمانعة من بقاء ذلك
الامر ان يثبوت للمعقول ليس هو العقل هو القوة عليه فيعرف بها كالمعاني في المناظرة
مختصة بالحياتية ما هو في حيزه من البصيرة متصورة بصورة مختصة بمقتضى ما هو في حيزه
الصورة والمراد بالبصيرة يتوقف على ما نشأته الوجه هو المطاوعة في القوة والطلب
لادراكه وتجريد العقول من الغفلة التي تشتت في الفسادة واما في النظر الى البصيرة

بالبصيرة هو ان يقال ان النظر هو الفكر الذي يعرف بترتيب المعلومات لتأدي الى مجرد فليخرج
البصيرة فبقية النسبة بينها وبين غيرها من جملها لا يتضح لان النظر الذي هو مجرد
تجريد المجردة عن التعريف والتجريد التعيين والتشخيص مصدر مشتق من المعقول والنظر
مستوفى هو العقل قاله الشيخ عبارة عن ثلثة اشياء تبين ان المعنى في تعريفه لا هو
تعريفه انما هو التي وقعت على المعنى كما يقول العقل عند دعوى شرط النسبة في الموضوع
عند الشك في المراد بالنسبة هو قصد القلب المراد بالشرط ما يجوز تأثيره في موضوعه
عليه من وجود الموضوع والمراد بالموضوع اتصال الماء الى الاعضاء الاربعية مع النسبة
او وقوع الاحتياج الى السبب او اما اذ لم يقع فلا يلزم الشك والتعيين في النظر
فيما قبل التجريد بحيث لا يكون بالبصيرة فلا يطلق عليه المناظرة واما في التجريد في عين
النظر ويظهر صحة كلام الجانيين وفي ادلة ذلك ان الكلام من الجانيين انما يتوقف
المراد بحيث فيه علم بغيره في مقتضى ما لا يستحق العلم ان دليل العقل على ثبوت
ليس كاف كذا قاله القليل المراد من الجانيين هو ان الجانيين اعم من العقل والشر
بالبصيرة والعقل لا دالة له على الخاص بوجه الى ان الشك في المعقولة العقل والشر
المعقول من نفسه لا يشك في الحكم والشر من نفسه في نفسه لا يشك في الجانيين
بهما في العقل والشر في عرف هذه الصناعة يعرف اهل الادب في موضوع لهما
وضعا ويأيد بحجته في هذا الموضع من العقل والشر من غير قسمة بينهما
والصناعة مملكة نفسانية تصدر عنها الافعال الاختيارية من غير رتبة وفي العلم التعلق
ببصيرة العلم لما اودهم ظاهر تعريف المناظرة ان بعد ذلك على المعقولة ان النظر بالبصيرة
من الجانيين لا يستلزم السقوط سواء كانا متوافقين او متخالفين وانه لا يستلزم التوافق
بالنفي والاشبات فرع على المراد الجانيين العقل والشر في تعريفهما بغير ما
ذكره في العقل بل يتبين ان اذ كانا في نفس الجانيين الجانيين في حيزه من العلم
والشر في حيزه من الفقه المتعارفين في النسبة من غير كلام وتلفظ في العلم والشر
على قوله في الفقه المتعارفين في النسبة من غير كلام وتلفظ في العلم والشر

المعلم والاساطير الخاكرين في الموضوع في شواهد الحكم واستحالة لا يفهم الا بالعلم
المتكلم فان دفع الابد والاول والآخر في جانب العلم والمعلم اذا كان نظرا في احد
جانب العلم فاما اذا كان في الجانب المتعلم والمعلم او في جهة مسطرة وينقلب المتعلم خصما
والعلم في رتبة في احد طرفي الحكم فان دفع الابد والآخر والآخرين الجوانب اشارة
بقوله ان لا يطلق عليها الى المتخالفين والمعلم والمعلم الذين نظرهما في احد طرفي العلم
والعلم كما عرفت لا اعتبارا فعليه لا يستظهر والمعاد بالنسبة النسبة الكلية التي تحصل
بعد تصور الحكم على الحكم وتغير الحكم في جهة واحدة كانت او سلبية في النسبة
العقلية والنسبة التقييدية وغيرهما وهذه النسبة هي النسبة التي كانت مورد الالفاظ
والسبب قد تطلق على الالفاظ السببية او في النسبة او لا وقوعها الذين يعتبر
بالحكم وهما بالنسبة في تخلف بالذات وتتوحدان بالاعتبار لا بالانتماء في ذاتها
الا وكره دون الادعاء والقبول كانت سلبية حكمية ومعلوما تصور بانها سلبية حكمية
واذا انقلب هذا في ذلك مع الادعاء والقبول كانت حكما ومعلوما تصديقا والاعتبار
الا في غاية الاعتبار التامة المتساوية للحمية والاتصالية والانفصالية الى ان النسبة
الواقعة في القضية الكلية في زيد كانت الواقعة في القضية الشرطية المتصلة في كانت
الشمس طالعة فانما وجود الواقعة في القضية الشرطية المتصلة في الوجود
اما في وجودها في النسبة ان كانت ثبوت مفهوم مفهوم فالقضية قائمة باسما
او سلبية حكمية وان كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او ثبوت سلبية مفهوم عند
اخر فالقضية قائمة بايقاعها وانما لزمها شرطية متصلة كانت منفصلة وحكم
تقول ان في عبارة السراج سماها انما استدل هذه الافعال هي القضية فهي
مقسم لهما في النسبة الكلية كما تقرر في كتب المنطق فتقول لا ضير في ذلك اذا القضية
لا تكون قضية الا بالنسبة فهي تعتبر بهذه الافعال وجزء الشيء يتقسم واكثره
كما تقول الحكيم اما ما طرأ او غير ما طرأ بالنسبة اما كلية واما غير ذلك المراد بالشيء
الموضوع والحكم في القضية الكلية والمقدم والتميز في القضية الشرطية في ذاتها

الا انه يجزئ الشيء موضوع الحكم ومعلومها وتامها قبل البحث والمنظرة فانهم
يكثر من ذلك في قولهم بين الشيئين وكانه يشير الى رتبة قال ان قولهم بين الشيئين
للمواقع لا لاعتبار في النسبة لان قولهم لا بين شيئين في النظر نفس النسبة من حيث انها
اعتبارية او ثابتة في نفس الامر قالوا النسبة من الامور الاعتبارية باعتبارها باعتبارها
للطرفين والامر الاعتباري يقع ان يحصل للقيمة في الامر الحقيقي في الخارج والامر في الحكم
بذلك عنه بان يترك في كره رأس ويثبت بان يترك في كره رأس ويثبت بان يترك في كره رأس
فهذه العصور في صور النظر نفس النسبة بانها ما هو في معنى غير اعتبارية
معنيين فانه يصدر في هذا النظر هو النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة كما في
النسبة بين شيئين المعنيين فلم يكن مسطرة لان المسطرة يجب ان يكون الحكم على
وجه متقنين يستعين كل الزمان ويظهر وجه علم الجانبين وفيه قد يقال في
في النسبة لا تترام من النظر الواقعة في الحكم عليه فقط او به فقط وفيه نظر في ذلك
مخرج بقوله من الجانبين لا المراد منها ما يجب متفاهم الطرف هو جانب الحكمي الصحيح في الحكم
واستحالة لا تطلق المتقنين صحيحا واما ما طرأ للصواب فلو كانت السداد بالفتح الى
القضية الذين والسبيل واصطلاحا جاهولا لا بالثابت الذي لا يسوع انكاره في كل
احصاء الحق وهو متعلق بمقابلة الخطاء والثواب في مقابلة الخير والعقاب اشارة الى
عوض الحكم فانه لان الفرق من البعد العائدية لها اظهار الصواب لا الزام الخضم والفرق
بين الفرق العائدية ان الفرق هو الذي يتوحد في الشرع في ايجاد المعلول والغاية هي التي تفرق
بعده وقد تطلق على الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالانتماء
باعتبار تعلق الاعتقاد وانها فائدة للمعلم الذي مراد شرعه وعرض له في الواقع وتكرار
به اي بقوله اظهار الصواب عن الجوارح والكساية اي في الجوارح على الخلاف هو
صناعة علمية بها يتمكن الانسان على اقامة العلم من جهة مشاورة او سلبية على فقط
اي وضع ادعاهم اي وضع ارادته لاثباته عليه شيء من الاسئلة بقدر الامكان كما
يقول في الطب لا بد من تسمية البدن على اختلاف السداة في اعداء الجوارح لا في الجوارح

البينة الذي ليس بشئ كقوله عند زينة شره ويقول الآخر يجب كحز من الاخر
في التثنية كما قال بقوله الداء البينة كما قالوا بون للتثنية وكلمة بينة وقيل
هو معرفة الاستدلال الواقعة بين المجتهدين على الحكم على اقامة الدليل حفظه الله تعالى
اولهم الداء قال في عاقل ابا جرح في عدم اقامة البينة فمثل هذا سيجع فلا قال بقوله
احدهما يخالف قول الآخر وحفظ قولهما على ما قالوا واقامة الدليل على حفظ الله تعالى
وهما الاخر سيجع على الجرح والخلاف عما يقول من حفظ قولك في وهم قوله جرح
الوضوء على ولا على البينة على ما نطق به الحديث وهو قوله هم الاعمال بالنيات فيكون
البينة في الوضوء شرط ولكن يقول من هم قوله في وحفظ قوله جرح في شرط البينة في الوضوء
البينة شرط وجرح ضرر وكل مستغفار على جرح في الذين صلا بنية البينة في الوضوء
شرطا لا الفرض من حفظ اني وضع كانه وهم اي وضع كان الحرام بالوضع المسمى الذي
يقع مقتضا او لم يكن ما كانا به مختلفا الى بل يترجمها اهل الايمان من قدم العالم عند الحكماء
وهو قوله عند الحكماء وهو المختار في بيان الحكماء في صناعة الجرح ان ناقض الوضوء
باقامة الجرح سائر وحفظه يجب على من سبقت الاشبهة انغام بعد ما كان
اظهار الصواب غرض الملاحظة ان قصد اظهار الصواب اعم من قصد اظهار في يده الى
يد الخاطر سواء كان معللا او سائلا مع ارادة غلط الخضم الى سائر ان كان من يراو
اظهار الصواب يبرر هو المعلن والمعلن ان كان من اراد ذلك هو اسائر وقصد اظهار
في الخضم عطف على قوله قصد اظهار في غير قصد اظهار الصواب لم يرد ان قصد اظهار
في غير وقصد اظهار في بدفعه الاول لا ينافيه في شيء آخر غرضه منه وهو ان الخضم
كاحصه بقوله مع ارادة غلط الخضم وانما ربه ايعم بقوله ولا يخرج الى اظهار الصواب
شي من قصد المكونين من كون غرضه الملاحظة ومقصودا منها اما ان في حفظ
واما الاول ان غرضه اظهار الصواب لا ينافيه غرضه التغليب على المظهر المظهر
كالحق في قصد ان غرضه اظهار الصواب اي اعم الى اية طرية الصواب هو هذا سواء
كان في نفس الامر كذلك الا ان قلت فهل يكافئ غرضه الاصابه غرضه التغليب

التقليد قد علم ان بيان غرضية الاصابة وبيان غرضية اظهار الاصابة وقفاؤا الاول
تتأخر غرضية التقليد والثانية لا تتأخر الا لا غرضية اظهار الاصابة لا تتأخر الا غرضية
وهذا معنى ما قاله القبط ان الاصابة لا يجوز غرضها ولا يلزم من عدم غرضها ان الاصابة
عدم غرضها اظهار الصواب الى التوقف اشتراط قولهم من قصدوا ان يقدموا محقق
المساظرين سواء كان عليهم قريبا او بعيدا بقية فكلما بعد اخذها بعض العلماء
من السلف وهو الامام الرازي ان اذ زمانه بعد زمان المسافر من لان السلف فيما تقدم من الحاجز في
المرحوبين والسلف من غير الحسب السلف الملائمة المكنون والمساخر في كل من السلف
المكنون الى صافى الملائمة والذين يخافون وتوفي ابو عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري في سنة
ست وخمسين ومائتين كانوا القمير بسلف لانه في معنى الحجج يعقدوا ظهور الصواب على
بدل الحتم يعقدوا من بطلان غير بطلان من ضرب بطلان اذا كان فيه يتوقف البطلان على
واقعة في شكل الى ابعاد في المخطئ النفس وهذا لما لانه اذا ظهر عليه بدو في
شئ الكبر والوجع فلا يحصل تركية النفس وقد قالوا قد اقلع من تركها ونقض هذا
التعريف يعني اعترض على تعريف الماكرة ونقض فيه بعدم صحة علم الماكنة من خارجها
من السند وان هذا ليس نظرا في النسبة لان معنى النظرة النسبة النظر فيها بنى ما
اثبت واثباته ان كان هذا هو ذلك هذا لا يحصل الا بالسند او غيره وبما جاء في
هذه المسألة قضية والتذكير باعتبارها في معنى الماكنة بالامتناع الى منع السلف والماكنة
او مطلقا معقود الى ضرب ومافى لاثبات النسبة التي اثباتها المعقل فيكون الامتناع مجرد
من قبيل النظر فيها والماكنة الى الامتناع من طرف اخر معقود للنسبة الماكنة من طرف
المعقل وطرا كان كذلك ومن قبيل النظر في النسبة فلا نقض للتعريف
يعني يختص بخلاف واحد من جانبي المعقل والسلف وانما في تقديرها من غير
الاخر في باب المسألة ويتأخر فالام في الماكنة الى جميع وظيفة وجها
يتقدر بها في كل يومين طفا او في الماكنة الى الامور معينة التي تجزى من طرفها
اعتبرها العلماء ان اعتبر تلك الماكنة علماء علم الادب في خصوصها الماكنة في الماكنة

بالنسبة الى المعلوم والعدل في فرع بالنسبة الى الوجود لانه لما ثبت بعد ثبوت الدليل على كونه
وتتبع عليه وفي قوله بالنسبة الى الوجود ان ذلك اعتبار في المعلوم على الحقيقة مقدم
الدليل الى انه لما كان نتيجة اليقين ومتممها عليه ومتممها بالثبوت بالثبوت اعتبار في
وقر على ان المترتب عليه تقدم من المترتب على اصل بالنسبة اليه والاصل مقدم على الفرع
فقدم في هذا الواقع الوضع الطبع **قاعدة كانه الامر لا دور** وهو منع مقدمه الدليل الى المعلوم
منع الى ان كل مقدمه الدليل هي مقدمه من مقدمه الدليل سواء كانت الصوري او
الكبرى على سبيل التبيين والتفصيل **قاعدة كانه** هو الاول ان يتولد من السند
كما في الثبوت الثاني لان الشاهد على طرف الدليل بالوجود بين الذين ياتيان فيما بعد
فهو كونه في التقصير الجاهل الى ان السند لما كان من هذا المنع غير عتبه به فهاهنا هذا الحكم
بمنع واحد من المنع الجاهل كما اذا كان المصطلح في البرهنة في هذا السند المقول به او في قوله
اموالهم وهو المنع من القول فيقول السند لانهم ان النقص من الوجود كما يقول الامام يمكن
ولكن على من جازح الى القول فيقول السند لانهم انهم كل **ومنع مقدمه الدليل** حاله في ذلك المنع
مقدمه ان الشاهد بالبرهان في قوله **بالنسبة** للمصاحبة الذي هو في هذا السند في
المنع ما يستند اليه في الاصطلاح ما يجوز المنع من حيث عليه ان ما يجوز معجى لورود المنع
اما في نفس الامر فيزعم ان كل فعل هذا التفسير في الجواب عن السند جوابا عن المنع في
اما اذا فسر بما يجوز عليه ما المنع لا يجوز الجواب عنه جوابا عن المنع لانه المعلوم في قوله
افضل ثم ان السند صحت ثلثا اشراكا لا ولا يقول بان يقول السند ان الجواب يعلق بقوله
منع لانهم هذا الحكم المعلوم هذا هو المنع لا يجوز ان يكون له هذا هو السند وانما الثانية
بقوله او يقول لانهم ذلك هذا هو المنع وانما الجواب عن ذلك ان يكون له هذا هو السند وانما
الثالثة بقوله او يقول لانهم هذا هو المنع كيف ان السند هذا هو صيغة السند في جميع
كما اذا قال المصطلح ما فيه حكمة مستدرة في المنع ان يكون فيه حكمة مستقيمة لا امتناع ان يكون
الطبيعة الواحدة مقتضية لآخرين فليقول السند لانهم امتناع ذلك لا يجوز ان
تقتضي اثنان متساويين في السند شرطان في المنع فليقول ان مقتضى حكمة المستقيمة شرط

لانه
يؤثر
في
الحال

المستقيمة شرطان في المنع الطبعي وتقتضي حكمة المستقيمة شرطان في المنع
لانهم امتناع ذلك كما في قوله بان امتناعها لها بالجملة شرطان في المنع
يؤثر في الحال انما يكون بالسند شرطان في المنع **قاعدة كانه** اي منع مقدمه الدليل في
ان هو ومنع مقدمه الدليل **قاعدة كانه** مقتضية اريد بها الواحد والآخر واللفظة
من وظائف السند فقط وهي في اللغة قطع الخشب في المناسبات بين المذنب المعنى
والاصطلاح التي هي منع مقدمه الدليل هو ان يقطع كما يفرق بين اجزاء الخشب بعضها
عن بعض في ذلك الحقيقة الاصطلاحية فترق بعض اجزاء الدليل عن بعض اجزائه فيستمرط
في الحقيقة ان لا يجوز المقتضية الى ان يكون كقولك ان كل اعظم من الجوز والمشمس مثل
قوله العلم حسن والكل قبح لعدم جواز منعهما بخلاف الجزئيات والحدسيات والموتورات
او فيكون منعهما بناء على عدم كونها جمعة على الحقيقة ان عند السند ان السند كونهما
في الجزئية مثلا كتحقق الاسماء عند السند شرطان في المنع **قاعدة كانه** اي منع مقدمه
قاعدة كانه مندرج تحتها اي عند الحقيقة فتكون تحتها فروع منها هذا النوع **قاعدة كانه**
التوجيه في توجيه المنع وهو تقرير الكلام على وجه حسن والقانون في السند في رتبة
اسم السند لمقتضى كونه ان يكون مسطر الكتاب ان يكون مسطر الكتاب في الاصطلاح مرادف
على صوره القاعدة **بالقول** ان كل من عند السند شرطان في المنع **قاعدة كانه** اي منع مقدمه
موضوع فلهذا المصطلح في مقدمات دليله هو ان كل من عند السند شرطان في المنع **قاعدة كانه**
من المنع الجوز والمنع مع السند فقول السند ان السند شرطان في المنع **قاعدة كانه** اي منع مقدمه
المواضع والادب الحسيني ثابتة ولم يرض بها طرف من قوله في قوله والجواب شرطان في
واضح ما قلناه ذكره بعض الماخذ في حواشي التلخيص وادع على مقدمه من مقدمات
الدليل الى الدليل في نفسه ولا المصطلح في الفرق بينها اي بين كل واحد وبين سائر انواع
هو انه لكل ان يكون في قوله وادع على طرف السند مقدمه من مقدمات المصطلح في حواشي
اللفظ بسبب تشابه سائر مقدمه مضائق المصطلح والاعمال متروكة والسند شرطان
فلك المقتضية المنبئية على اللفظ بشي اوضح وجوده الخارجي ومقتضى فيه لا يشترط ذلك

انه يورث على مقدمة متضمنة بما ذكره من شرائعها في باقية انواعها فلهذا قسمه الى قسمين
 اى شرائعها انواع المنع لطلبه على المقدمة المحنة واعلم ان الفظة امام من جهة
 الصورة واحاطت به المادة وكفى المؤنة التفسير مفعلا كتبه المخططة في باب الحاشية
 فليخرج اليها حتى يتحلل المحل المذكور في هذا المحل **واما منع** هذا هو القسم الثاني من
 المنوع وهو المنع باليد والقول من هو المنع مع السند فان قلت هما قسمان على
 وهو لا يقتصر على المحل المذكور والمنع ولم يذكر مستندا ولم يستدل على انتفاء المقدمة المنوعة
 قلت نعم لا يغير من لان اذ لا ينفك ايتا بطلان اجنب فلا يعتد به اصلا فاعتد به في حاشية
 الشئ اى منع السائل مقدمة الدليل **الدليل** اى باقاة الدليل على خلافها اى قامة
 السائل الدليل على خلاف المقدمة المنوعة مثالها اذا قال المحلل كتب الزكوة في المحل
 عدم اذ الزكوة اموالك وهذا النص يشكك في قول السائل لان النص متنا والمحل بل
 غير متنا ولان اذا كان متنا والشئ الحكم فيه كونه غير ثابت فيه لقوله عدم الزكوة في
 المحل **فان** اى منع المذكور والظاهر ان الغضب هو الاستدلال بالمنع لانه وقع فيه لا في غيره
 ولا يمنع سماع وجوب الغضب كذا الجواب **فان** الغضب في اللغة اذ الشئ بطلان ما لا
 كان او غيره وفي الاصطلاح هو منع مقدمة الدليل واقامة الدليل على غيرها قبل اقامة
 الدليل على ثبوتها سواء كان يلزم منه اثبات الحكم المتنازع فيه او لا **فان** منع
 مقبول لان عدم سماع الشئ لعدم قبوله **فان** المحقق من ان السائل الذي هو المحقق
 المحقق ان المحقق من حيث كونه بديلا والمحقق من حيث كونه بديلا في طريقة انظر
 خلافا لبعض من ان ما ذكره من كون المنع المذكور غريبا عن سماعه من المحققين فانما
 لم يذهب اليه منهم وهو انما لا يكون بديلا عن الغير فانه قد سماع الغضب بناء على ان
 كان في غيبته يخرج ما قاله من صورة الغضب في تغييره او اقل غيبته مثل اذا قال المحلل
 في التحليل المذكور في المثال السابق هذا غيبته او غير مسجوع بمقتضى السائل المحلل
 غير مراد من النص اذ لو كان مراد منه مع جميع لوازم الاداء كما كان في صورة التراجع
 واخرج بعدم اداها لانه جميع العوازم غير مراد لقوله عدم الزكوة في المحل في غير قياس

قياسا مشتقا واجب السمع فيفو الغضب سماعا وانما سمع انما سمع
 المحقق ان الغضب سماعا في الخط في البيت وذلك لانه لو جاز سماعه لجاز ان يغضب
 اس لم يغضب المحلل والمحلل منسوب الى فلفظ الانتقام من الكلام الذي هو المنع في الكلام
 الذي هو الانتقام ولا يلزم بعد هذا كانه في وضعا لهما عما هو طريق التوجيه والمقصود
 لان توجيه تلك الطريقة يوجب إمكان ذلك كلام الطرفين الى غير النهاية والمنع في السائل
 ضربا بغير يد الراض والمراد به معها الشروع في الكلام من غير بصيرة لا اعتدال وتطبيق
 الحق صوابا تحليل الوجه لزم الغضب والمراد بالحق صوابا المحلل والسائل بغير بصيرة السائل
 محلل والمحلل سائل بغير بصيرة شخص الواحد في حالة واحدة سائل ومحلل بالنسبة
 الى المقدمة لانه متغيرا فصلا سائل واستدل على انتفاء فضا محلل والتحليل منصب
 المحلل لا منصب السائل لان الشئ من غير ان الشئ مستلزمه نعم كانه قيل فانما ان
 المنع بالدليل كانه غيبا غير مسجوع لوروده على مقدمة الدليل قبل اقامة المحلل الدليل
 على تلك المقدمة المنوعة وكل محل توجه ذلك بعد اقامة المذكورة اتم بغير حاله على فسيق
 واحدة البطلان في كلا الحالتين فاجاب بقوله نعم **فان** منع السائل
 بالدليل **فان** اى بعد اقامة المحلل الدليل **فان** المقدمة اى في تلك
 بعض الراهب وادعاهم معنى ذلك والكلام في مشار اليه وكلامها اشار الى الموضع التي
 السائل بالدليل لان دليل السائل بالدليل اى اقامة المحلل الدليل على تلك المقدمة
 التي منعها السائل بالدليل في معارضة دليل المقدمة فلا يكون غيبا بل معارضة في
 المقدمة اى معارضة بالقوة لا بالفعل للدليل على ثبوت تلك المقدمة المنوعة وهي جائزة كما قال
 وهو ان معارضة دليل المقدمة والتذكير باعتبار الخبر هو قوله واراد على قانون التوجيه
 الحاصل ان السائل لا يجوز له ان يستدل بدليل على انتفاء تلك المقدمة المنوعة الا بعد
 اقامة المحلل الدليل على ثبوتها قالوا ان السائل وان كان يحق الجواب ان المحلل اذا نصب
 منصبه السائل على الوجه المذكور لا ينبغي له ان يطبق في ذلك الغضب بناء على
 ذلك غيبا لا يستحق الجواب بغيره بل بان يمنع مقدمة من مقدما دليل

لان العلم على ثبات مقدمته المحسوسة ولا يلزم من العلم بالثبات في غيره من عدة ما يلزم
عليه من ثباته في كل واحد من تلك المقامات بل يثبت مقدمته بل دليل على ثباته في كل واحد من تلك المقامات
ولم يثبت اليه اصل خبره في كل واحد من تلك المقامات بل يثبت مقدمته بل دليل على ثباته في كل واحد من تلك المقامات
وهذا هو وجهه على قانون التوجيه في الصورة المذكورة هو الذي يثبت ان كل التجزئة
للغضب متعلق بالمجوزين على تجزئتهم في كل متعلق بحيث يكون له اركان الدين العبد في
تجزئة المجوزين لان الغضب غير صحيح لانه اصله في الغضب لا في الغضب على قانون
التوجيه ثانيا على وجهه في كل متعلق على مقدمته المحسوسة لا يصح الحكمه اصله
الا على اعتبار سبب الامكان اصله في كل واحد من تلك المقامات المذكورة فان كان بالاعتبار
بما بعيدا وقياس المنع المذكور المقيد بالعلية على المنع المقيد بالبعيدة في كل من الغار
واعلم ان اول منسحب على الظرفية يقع قبل وخرج منصرف ولا وصفية له ولهذا دخله
التعويض مع انه افضل التفصيل في الاصل بدليل الاول والا والظرفية في الاصل وهذا
مع ما قاله في الصحيح اذا جعلته صفة لم تصرفه وتقول لقيته عامما او اذا لم تجعله
صفرته وتقول لقيته عامما او لا معناه في الاول اذ من هذا العلم وفي الثاني قبل هذا العلم
ذكره بعض الفاضل في صوره المطول واما ذكره في قصة بانواعها اذ ان يذكر التعويض على
وفق ترتيبه في كل حال **فان كان المنع** وهو منفسل الدليل ان منع اس لم يفسد دليل
المعلم لا مقدمته ولا المعلوم **فان كان المنع** قد سبق من ان هو **فان كان المنع**
ان هذا **المنع** وهو لغة الكثرة اصلها هو تخلف الحكم المدعي بثبوته او نفيه عن دليل
المعلم الدليل عليه بعض من الصور تخلف الحكم عن الدليل عبارة عن جواب الدليل في عادة
لا يوجد فيها الحكم كما اذا قلنا المعلم كونه في الخلق لقوله عم اذ وازكوة احوالكم وهذا
المنع متنازل في كل من كونه في الخلق في كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
الحكم في كل واحد من تلك المقامات وهذا المنع مقبول لكونه متبنا على المنع هذا كان المنع
مع كونه مقبولا في كل من كونه في الخلق في كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
المنع من كل من كونه في الخلق في كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات

شأنه في كل من كونه في الخلق في كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
بقوة الدليل سبب استمراره كما في كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
على نوعيه ان كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
الدليل والدليل من كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
وجوده على كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
يلزم ان يكون كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
مفروضه على كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
الدليل وكل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
فيه فكل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
اما في كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
بجميع مقدماته صحيحة بل في كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
المعروض الممكن يمكن وكل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
اذ المعروض لا يحتاج الى المؤثر بالبداهة واما في كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
صفا الباري سبحانه وتعالى الى المؤثر بالبداهة واما في كل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
اليه لزم ان يكون حادثة وهو باطل وما يثبتها في النوعية يستلزم الدليل بدليل
الحال وهو ما يستلزم وجوده في الخارج كالبود والتسرع والاحتياج التقيض في
ارتقاءها وتلك الصغر والعلية الكبرى في الشكل الاول وغير ذلك في كل واحد من تلك المقامات
الدليل المحال واقع لان الامور المحققة في الواقع الى الوجود في نفس الامر لا تستلزم المحال
والا لزم ان يكون محالا لان ما يوجب محال ضرورة والمحال لا يجوز واقعا فنفس الامر
لانه متسرع والمتسرع ملتبس على الوجود فاستلزم الدليل المحال لا يجوز الا لعدم صحة في الواقع
والى اصل ان الدليل الصحيح من الامور المحققة في الواقع وكل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
والدليل الصحيح يستلزم المحال ويعرف منه ان ما يستلزم المحال غير صحيح وكل واحد من تلك المقامات بخلاف ما ذهب اليه في كل واحد من تلك المقامات
فكل ما يستلزم المحال محال فالدليل الغير الصحيح محال والمحال لا يجوز ان يستلزم محال ما يستلزم محال

في نفس الامر و اعلم ان النقض لا يخلو في صورة باجماع الدليل الى اجزاء الالزام و دليل العقل
في صورة التخلف بعينه بل بتفسيره من غير ان يغير ذلك الدليل في صورته الاولى التي رتبها العقل
في صورة باجماع الدليل و زبدته في الصورة المذكورة في صورة التخلف بان يحصل الدليل و
يفتح في صورته الاولى و تجري كذا في صورة التخلف و لما كان لا خلاف ان يقول ان ذلك الدليل
اذا كان مغيرا في صورته و مؤثرا في محله و لا يخفى ان ذلك في صورة النقض لا النقض
تخلف الحكم و دليل العقل فانه لا يتصور ان الحكم قد تخلف عنه و دليله كونه التخلل في دليله
و دليله دفعه بقوله و لا يخرج من النقض الى التغير في كونه و هو ليس الدليل و اجابوا في
الصورة المذكورة من كونه نقضا و الحاصل ان خصوصية دليل العقل قد تغيرت و قد لا يتغير
و لكن مشهور ان نقضا في مادة التخلف في بيان الدليل فيها من غير اخذ خصوصية
غير مشهور كما اذا قال العقل الكلام صفة اذنية لانه مستند الى ذاته في حقيقة قال الله
و كلم الله موسى تكليما و كما استدل اذنية صفة اذنية فالكلام صفة اذنية فيقول الحكم
استند الخلق الى ذاته بتلك الكلام حيث قال الله تعالى خلق سبع سموات فوق الدليل الدال
على ان الكلام صفة اذنية في الخلق ايضا و انما امر اضافي اذ هو يتعلق القدرة بالقدور و
الامر بالاضافه ليس في دليله وجود في تخلف حكم الالزام عن الدليل المذكور قال العلماء
في شرح رسالة العنصرية ليخفى ان النقض هو ما من القسم الذي تجري الدليل بعينه في غير
المطلوب ان القسم الذي تجري فيه زيادة الدليل كما توهم و قد نقض الدليل الى دليل العقل و
النقض الى ان لم يترك بعض الصفات التي سبب ترك العقل بعض صفات دليله الى
شروط و قيوده فالبناء للشيئية فيترك بعض الصفات بسبب النقض من طرف
السامع من غير ان يتخلف الحكم عن الدليل او يستلزم في ان يفرق في هذا مما لا يخفى
غير مشهور و هذا النقض لا يسلم استلزام الدليل المحال فانهم و سبب هذا النقض نقضا
مكسورا بترك بعض الصفات و اما منع الالزام في نفس الدليل
الاشهادين المذكورين الذين اوجدهما تخلف الحكم عن الدليل و الا في استلزام الدليل المحال
اي منع المذكورين و هي المناقضة في المسئلة العلمية لا لظاهرها بل لالتزام الختم

الختم **مسألة اثبات** من سبب النظر و ذلك باننا في منع الالزام في نفس الدليل
مكابر واقع و هذا شروع في بيانه و هو باننا لا نمنع مقدمة معينة من الدليل بل من
على المعنوية لم يندم مكابرة و منع الدليل باننا لا نمنع عليها عند مكابرة مع اكليها ما منع
الادلة التي في مقدمة الدليل و الثالثة تعلق بنف في الفرق بينهما لا يمنع على غير ذلك
و هو مقدمة التي لم يستدل العقل على ثبوتها في دليله فيسبغ ذلك المنع لوقوعه في
و ذلك ان استعمال غير المعلوم الى طلب علم ما هو غير معلوم فمضيق المقدمة بعضها جائز
اي في عرف اهل الادب كسبب ما قد قلت المقدمة جزء الدليل و هو من معلومة التصديقية
فيستلزم من ثبوته ثبوتها فلا يمنع من الاستدلال لا يمنع من الاستدلال بل من حيث
اي في قطع النظر المقدمة الاخرى ليست كالل دليل في الانضمام معلومة ليست
في الافراد و اما منع نفس الدليل فهو استعمال الثابت في نفس الدليل في ثبوته في الدليل
اما لعدم تخلف الحكم عنه و اما لعدم تطلبه في محال فاذ لم يكن فيه سبب ان الاستدلال لا يتصور
عليه يمنع اصله في منع راجع الى جهل الالزام و لا يلزم عنه عدم علمه بالشيء محله في
الواقع اي عدم ذلك الشيء في الخارج و كم معلوم باننا لا نتعلق به علم بعض الاحاد و خصوصا
اليه جوهرا لا غير ثابت و جهلا لا يثبت ثبوته و الحاصل ان منع الدليل ان ليس صحيحا
مقدمة فيصير مدعيها المدعي ليس صحيحا و عوادة من غير شاهد دليل على صحة ما قال
بعضهم حاصل الفرق هو انه لا يشك ان عقل الانسان في جميع طرق المعرفة هو ظهوره في
و الخلل في دليل العقل و هذا الفرق يحصل كجبر و مقدمة فتابع الى الدليل قطعا و كذا
ان مقدمة من ثبوته في دليله غير معلومة فلهذا في غير مقدمة فظهر ان فيه خللا قطعا بخلاف
ما اذا منع مجموع الدليل من حيث هو مجرد و انما هو بان يقال ان دليلكم هذا متمثل على خلل
او ليس صحيحا مقدمة صحيحة ادعوا في بان يقال ان الدليل يارض في دليلكم هذا فانه في
منه ان يظهر خلل في دليل العقل و كما فرغ من بيان النقض شرع في بيان المناقضة
فتذكر ان كان **الثالث** هو منع الدليل في منع الالزام في نفس الدليل و قد عاهد
منع الالزام في نفس الدليل في منع الالزام في نفس الدليل في منع الالزام في نفس الدليل

لا تفرق

انتفاء الاثر من الوجود هو المنع كما يلزم من انتفاء احدى اركان اشتراط الحادثة ومن عدم انتفاء
عدم الصباح ومن ارتفاع الاستتباب من الغرض انتفاء الجوابية عن الغرض والاصل
ان انتفاء الاثر لا ينفذ منه وكذا ابطاله لا ينفذ من انتفاء احدى اركان اشتراط الحادثة ومن عدم انتفاء
ان ابطاله لا ينفذ كما يشترط اليه بقوله عليه السلام من طرف المصلحة الانتفاء لا ينفذ من انتفاء
او يلزم من انتفاء الاثر من الوجود انتفاء الاثر من الوجود وبالعكس اي يلزم من انتفاء الاثر من الوجود
انتفاء الاثر من الوجود والاصل وجوب انتفاء الاثر من الوجود والاصل وجوب انتفاء الاثر من الوجود
مسألة لا ينشأ احد جاعل الاثر ويلزم من انتفاء احداهما انتفاء الاخر ومن جهة ثبوت
اوثبات المصلحة بغير اثر ان قدر عليه ان يثبت الاثر والاصل وان لم يقدر
عليه يلزم قبحه ان يثبت الاثر والاصل وان لم يقدر عليه يلزم قبحه ان يثبت الاثر والاصل
متردد وهذا كما اذا قال في دعوى حاج العالم الاثر في ثبوتها بانه ممكن في كل حال
محتاج ان العالم يحدث وكل حادث محتاج الى اثر في ثبوتها بانه ممكن في كل حال
وبما الكبير ان كل حادث ممكن في كل حال محتاج الى اثر في ثبوتها بانه ممكن في كل حال
شرع في بيان وظيفة عند النقض الاجمال فقال **وظيفة المصلحة**
ان جمالي اي وقت نقض الوجود بغير المصلحة الاجمال وتفصيل
الوجود وقد عرفت انه لا بد من انتفاء الاثر من الوجود بغير المصلحة الاجمال
في دفعه الى المصلحة الاجمال **وظيفة** لانه لا يقضي الى الوجود الاثر في ثبوتها بانه ممكن في كل حال
لما كان مستلزما على بطلان الوجود الاثر في ثبوتها بانه ممكن في كل حال
في دفعه الى المصلحة الاجمال **وظيفة** لانه لا يقضي الى الوجود الاثر في ثبوتها بانه ممكن في كل حال
في صورة التوقف بان يقول لا بد من انتفاء الاثر من الوجود بغير المصلحة الاجمال
بغير ان حادث وكل حادث محتاج الى اثر في ثبوتها بانه ممكن في كل حال
بعد وجوده حادث مع انه غير محتاج الى الوجود الاثر في ثبوتها بانه ممكن في كل حال
والنقض محض للوجود شيئا تافها بغير اثر اقله خلاف الحكم عن هذا الوجود في دفعه الى
الوجود الاثر في ثبوتها بانه ممكن في كل حال

وَقَدْ خَلَّصَ الْإِسْلَامَ وَأَعْلَى الْأَعْلَى وَوَلَّى الْأَعْلَى قُوَّةً فَتَنِي
ثَلَاثَ هَوَايَا وَتَلَاثَ سَعِيدٍ كَرَامَةٍ لَا تَصِغُ
قُوَّةً فَتَنِي ثَلَاثَ هَوَايَا وَتَلَاثَ سَعِيدٍ كَرَامَةٍ لَا تَصِغُ
لَقَدْ خَلَّصَ الْإِسْلَامَ وَأَعْلَى الْأَعْلَى وَوَلَّى الْأَعْلَى قُوَّةً فَتَنِي
وَتَلَاثَ هَوَايَا وَتَلَاثَ سَعِيدٍ كَرَامَةٍ لَا تَصِغُ
أَنْ يَكُونَ مَصْرُفًا مَعَالِي الْأَعْلَى ثَلَاثَ هَوَايَا وَتَلَاثَ سَعِيدٍ كَرَامَةٍ لَا تَصِغُ
تَقْدِيرَ فَتَنِي الْعَطَشِ

فلا يجوز ما ذكرناه وقدمنا على ما ذكره في الوبيل المذكور لعدم صدق صفاته او يمنع عدم الحكم فيه فلا
العدم ليس باثر من قبله لان عدمه في شخص قلنا ان اريد الكلية فم وان اريد الجزئية فما ينبغي فقلنا
من هذا البيان ان منع الخلق على وجهه ما منع جريانه الوبيل في مادة النقص كما في الصورة
الاولى وثانيتها منع عدم الحكم فيها كما في الصورة الثانية او يمنع المقدما التي استدل ان نقص
بها في صورة استلزامها في الوبيل المعلق على ما لا يقول لان مقدما تلك التي استلزامها على
استلزام الوبيل على وجهه ان منع المقدما التي منع لزومها او استلزامها ان منع لزومها
الاستلزام او يمنع استلزامها **او اجاب** في المعلق ما ذكره في الوبيل ان لم يكن ما ذكره في المنع
ان لم يكن بوجوبه ما ذكره في المنع ان لم يكن بوجوبه ما ذكره في المنع ان لم يكن بوجوبه ما ذكره في المنع
اذا قلنا في جواز احتياج العالم الى المؤثر بعد ما اشتهر بان حادثه وطرأ على ما لا يجوز
ان العالم يمكن ولا يمكن احتياج وتسبق ما يتعلق بصرفه وكبره فان نقص جزءه لا يضر بالوجود
الحاكم يمكن مع انه غير محتاج فلما لم يوجبه الاحتياج الى عدم الوجود لان عدم العلم عليه لعدم
المعلق كما هو المشهور كما فرغ من بيان وظيفة المعلق عند النقص الى الجاهل شمس
يا وظيفته عند المعارضه فقال **واما** وظيفة المعلق عند النقص الى دفع الوبيل
المعلق ما اقامه الوبيل في نفسه **فان** فرض المعلق ان يفتقر الى دفع الوبيل في نفسه
بالدليل على ما ذكره في وظائف السائل الى انما قففة والنقص الى الجاهل والمعارضة
وفيه ما قففة فان النقص في دفع بالمنع لا غير والمعارضة بالمنع والنقص الى الجاهل والمعارضة فان
وظيفة المعلق في مقابلة المعارضه ليست الا ترجيح دليله على دليل الوبيل ووجوبه بامر المنع
والنقص لا يبرر او المعارضة لان حاصل المعارضة في مقابلة المعارضه كغيره الى انه لا يوجب
بكثره الى انه لا يعرف الاصول من المنع والنقص كما اذا قال العالم قديم وطرأ قديم
مستحق فيمنع الصفر بان العالم حادث وطرأ حادث محتاج الى المؤثر اذ لم يكن له
يقول ان القديم لا يستلزم الاستفاء لا يقال الواجب القديم الى المؤثر كما ان متاخر عنه في نفسه
حادثا لان ان اريد المتأخر زمانا فالمعارضة ممنوعة وان اريد المتأخر ذاتيا فبطلان
الانزاع ثم او يتحقق بان لا يتم كذا لان الصفة القديمة غير محتاجة الى موضوعها مع انها

انها محتاجة الى ضرورة فان سمعت انما هي متاخرة مع جهة الموضوع الذي هو ذات السائل
كساد هو المؤثر فيها فيقول الدليل جازع خلف الحكم كذا قال بعض الفضلاء **او اجاب** في الوبيل
عند المعارضه **فان** في معنى اجماعه وظانته استلزامه الوجه النسبية في كون المعلق كال
وضعه وظانته راجع الى السائل والوظائف المعهودة له ما قد سبق من المناقضة عند منع المؤثر
والنقص الى الجاهل عند منع نفس الوبيل والمعارضة عند منع المدلول فيكون على ذلك وظائفه
في يد السائل كذا ذكره في معناه في المعلق **واما** في بطلان المعلق في التزامه وظانته
قولنا في التزامه وظانته تقتضي في العبارة والتعريف وظانته للمعلق والوظائف المذكورة له
اينات المقدمة المحمودة بالوبيل او بالشيء او بباطل الاستدلال اثبات مدعاه بدليل آخر
فيما جرى هذه الوظائف في يده كذا ذكره في يد السائل اذ السائل اولا قد صار مطلقا
ثانيا والمعلق اولا سائلا ثانيا **فان** في بطلان المعلق عند النقص الى الجاهل مقتضى
ان سقاه شيئا بعد شي في الاصل لا يبين عليه الشيء ووجه المسببة بين منعه وتوحي
والاصطلاح هو انه لما جعل الاصلان من غير الشيء كذا في المعلق عند تعيين الملقنة
فان هو من ثبوت ثبوت الاثبات الحكم ما بالوبيل او بالشيء الى ان يثبت مدعي ثبوت الحكم
او استلزامه **فان** في الوبيل في الشيء من شرطه في الموضوع عند الشك في بطلان
عند ابراج ربه **فان** في الوبيل في الشيء من شرطه في الموضوع عند الشك في بطلان
نقله عن غيره بان يقول لا اعم ان الشيء شمس فانه لم يجرى كونه الشيء من شرطه في الموضوع بل
حكمه عن الشك في بطلان كذا ووجه ابراج ربه بان قال كذا واذا حكم فلا يوجب عليه المنع لان
المنع طلب الوبيل والوبيل عليه دليله بطلان عليه بخلاف ما اذا كان مدعيا ما ان دعوى
لا تسحب الا بالبيينة وانما قال من الموقوف لانه يوجب المنع على التقرير والنقل فانه يقول
لانهم ان الشك في بطلان كذا او ابراج ربه قال كذا فيجب على المعلق تعييق النقل عنها هو اليه ان يقول
بل يطلب من السائل **فان** لم يكن حجة حمله فان مجرد النقل لا يوجب عليه المنع
يقع فيها يقع قالوا فيكون طلبه وان كانت صيغة معلومة لبيها والطمأنينة التي في غير ذلك
فان لا يطلب الوبيل على النقل فانه قلت المنع طلب الوبيل على عدمه وتصحيح النقل الوبيل

عليه قلت التحقيق ان الحق عند المنع ان يكون ما يصلح ان يكون وفعاله وذلك قد عجز بالربط العقلي
قد عجز بالتبني كذا وان كانت المقيدة المنع من الربط بها وقد عجز بالانفكاك وتضييقه فخصر
ان قلنا ان القالب المنقول عنه ان كان المنقول عنه كذا لانه ان كان قلمه في الاصل ودرجته المنقول
عنه عالمة فاقامة الربط على القالب لا على القلم اذ هو في الحقيقة المنقول ان لم يدع صحة الامر فانه
اذا التزم صحة كذا في المنقول من ان يكون كذا ويؤيد القلم فبما يتوجه عليه ما يتوجه عليه
الاستدلال ذلك ان عدم توجه المنع اذا كان المحل ناقلا ثابتا وواقع لانه عند المنع ان يكون
على منقح السطر والخط او مقودة هو دعوى بوجوب الحكم ان دعوى المحل بوجوبه والادعاء
اسم على وزن فاعل والفرق بينهما ان ثبت فلا يتبين وجهه وادعاء في نفس الاول لا غير دعوى
وعداوى الحكم استادام الى آخره انما يتبين بالاسماء والادعاء في نفس الحكم المحل
الانفكاك والافتقار في حق المنع في حق ان قلنا باستحالة ان يكون دعوى بوجوب
الحكم والاحصاء المنع انما يتبين على الدعوى فلما علمت لا يتوجه المنع اصل ولا يجوز مقبلا
قطعا ثم اريد بذلك قوله لا يرى ان المنع لا يتوجه على الحد وجميع تدويره من التعريف
اقوى من الرسم من حيث علمه على انه انما يتبين لعدم الحكم في ان في الحد وادعاء في كل المعرف
المعروف لانه تصوراته ساذجة والتحقيق ان الحكم كثيرا ما يقتصر في التعريف لكنه لا يكون
مقصودا اصليا بل مقصودا لاجل التصور لا يتوجه المنع على الحكم المقصود اصالته
فقولنا ان المنع حيوان مطلق لا يقتضيه الحكم على ان المنع بانه حيوان مطلق بل ذكر بوجوبه
في السمع الى ما قصرت فيه مثل مقبول مطلق الى مثل مثل بمعنى تمثيل لا بمعنى ان يقال
لان المنع حيوان مطلق لانه الحكم في غير مقصود اصالته فهو ما تصور المحقق فلا بد عليه
المنع فانه ذلك ان قوله لان المنع حيوان مطلق تجري مجرى ان يقال انما يتبين انما يتبين
فلما لا يقع عدم تسليم كناية الكناية الفعل كذا لا يقع عدم تسليم كناية حيوان مطلق
ثم جواب عما يقال تسليم ان المنع لا يتوجه على التعريف المذكور لان المنع على الوجه المطلوب
ولكن هل يتبع ان يتوجه عليه ذلك من حيث حدته ونسبته الى حيوانه وفضليته المطلق
وغير ذلك مما يتحقق الدعوى لم لا يقع من طرف الخانع ان يقال لان المنع ان هذا الحيوان مطلق

الناطق حد المنع فيمنع او يمتنع بيا حذره انما هي حقيقة الواحدة لا يجوز ان يكون شيئا من
او الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان
وغيره لا يغني عن ذلك من المنع من ان يقال لان المنع انما يتبين انما يتبين انما يتبين
عالمه في نفسه شارة الى الرسم فان قولنا ان المنع حيوان مطلق يقتضي الحكم بان الضمير من
لوازمه وكذا التمسك في غير ذلك المنع فان هذه الدعوى ان دعوى الحيوان المطلق هي انما يتبين
لان المنع الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان
وقال به المنع باعتبار ذلك ففقدت انما تعريف المنع لكونه تصويرا لا حكم فيه ولا يمكن طلب
شروطه وينقض على طوره وعلى كونه مانعا وجامعا في كل تعريف في الحقيقة
واما التعريف العفوي فيتم ببيان النعمة والعرف قال بعض الفضلاء المراد من التعريف
الحقيقي ما يقتضيه تحصيل صورة في العرف والتعريف ما يقتضيه الاشارة الى صورة حاصلة
فيه ونعنيها من بين الصور الحاصلة فيه يعلم ان العفوي هو موضوع بارها كقولك
الضعف الاسد والامره دليله سهر لانه كان على اصل الوضع يرفع المنع ببيان
النعمة وان كان منقولا يرفع ببيان العرف وهذا من شأنه المقصود من تعريف العفوي
الحكم والمقصود من التصور كما مر في شرحه في شروح الموافقة وغيره والتحقيق ان المقصود
الاصل منه ايضاً التصور كما مر في سائر المحققين انتهى بعبارة **هذا الذي مر**
من وظائف المحقق والاسطر **طريق الملاحظة** الجارية بين ما يتبين ان من سلكه ملاحظة
ذلك الطريق في حاله محتملة مستهداة الى الصواب وظاهره ومن سلكه ضل عن الاستقامة
ولم يكن ملاحظة حقيقة **هذا الذي مر** انما يتبين الى الملاحظة وترجع **هذا الذي مر**
هذا الذي مر الى الامام الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان
بقوله **هذا الذي مر** الى الامام الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان الحيوان الى الامام الحيوان
واعلم ان اقسام المحقق والنظام السائر بين التبعات والاسماء مصدره من صفاته
مفعول بهما وقد جرى الاصطلاح على استعمال اللاحق في جانب المحقق واللاحق في جانب

هذا هو الشرح الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل...
والله اعلم بالصواب

سواء جعلت الشريعة كلية او جزئية وانت خبير بان هذا يحتاج على تقدير ما يكون الشريعة
الكلية مستلزما للكلية الكلية وذلك ليس كذلك قالوا قد يكونان قد يكونان قد يكونان
بذلك انما لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الشريعة الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
بالعلم الكلية تدبر فطلب العلم في هذه الشريعة الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
فاما بان يرجع الطالب الى ذلك الموضع فيقول ان هذه الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
انما لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
ذلك المتعلق معلوما على ان يكون معلوما على ان يكون معلوما على ان يكون معلوما على ان يكون
من حيث هو متعلق بالكلية الصواب ولا يتصور الا في وجهه لا يتصور الا في وجهه لا يتصور الا في وجهه
الاطمينان كقصة ابراهيم من غير ذلك من النوازل او مدعيها كلية والى صفة شائعة في
الواو والواو لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
ضروريا وما قيل لا يثبت الحكم بالكلية او بالتبعية ليس كذلك في التنبيه لانه لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
الانبات وبه صرح قدس سره في مواضع كثيرة في هذا الموضع لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
من غير مطالبته النسبة للواقع بتبعية بالعلم والافاضة لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
من قولنا قد لا يكون في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
الطلب في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
بعض النظم في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
من قضيتان لا تتبادران في وجهه لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
والفاسد وغرض الفرض متعلق بالعلم في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
منه في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
وهذا هو المطلوب في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
او من الموضع في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد

هذا هو الشرح الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل...
والله اعلم بالصواب

أما العطف على الجملة
فانه انما هو بالاضافة الى متعلق الجملة

هذا هو الشرح الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل...
والله اعلم بالصواب

هذا هو الشرح الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل...
والله اعلم بالصواب

سواء جعلت الشريعة كلية او جزئية وانت خبير بان هذا يحتاج على تقدير ما يكون الشريعة
الكلية مستلزما للكلية الكلية وذلك ليس كذلك قالوا قد يكونان قد يكونان قد يكونان
بذلك انما لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الشريعة الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
بالعلم الكلية تدبر فطلب العلم في هذه الشريعة الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
فاما بان يرجع الطالب الى ذلك الموضع فيقول ان هذه الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
انما لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
ذلك المتعلق معلوما على ان يكون معلوما على ان يكون معلوما على ان يكون معلوما على ان يكون
من حيث هو متعلق بالكلية الصواب ولا يتصور الا في وجهه لا يتصور الا في وجهه لا يتصور الا في وجهه
الاطمينان كقصة ابراهيم من غير ذلك من النوازل او مدعيها كلية والى صفة شائعة في
الواو والواو لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
ضروريا وما قيل لا يثبت الحكم بالكلية او بالتبعية ليس كذلك في التنبيه لانه لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
الانبات وبه صرح قدس سره في مواضع كثيرة في هذا الموضع لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
من غير مطالبته النسبة للواقع بتبعية بالعلم والافاضة لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
من قولنا قد لا يكون في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
الطلب في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان الكلية لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
بعض النظم في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
من قضيتان لا تتبادران في وجهه لا يتصور على وجهه بل لا بد من ان
والفاسد وغرض الفرض متعلق بالعلم في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
منه في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
وهذا هو المطلوب في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد
او من الموضع في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد في كل دليل على ما هو مقتضى السواد

هذا هو الشرح الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل...
والله اعلم بالصواب

أما العطف على الجملة
فانه انما هو بالاضافة الى متعلق الجملة

وحيث ان الترتيب هو الترتيب في الزمان
فان عليه اخذوا الحذر في الترتيب

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى النجاة
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العينين
والعينان هما نور الدنيا والآخرة
والدنيا والآخرة هما نور الجنة والنار

ما قيل من ان البرهان انما يتقارن بشهدين بل على المنهجية ولا فان كان الاول هو
 النقطة الاولى من المساقضة وان كان الثاني فهو مكابرة وغير مستحقة وقيل
 فلهذا يجب صرف عبارة المحم عن ظاهره بان يقال منع مقدمة البرهان فليكن
 فرق بين ان يقال استغلت بمنع وبين ان يقال امتد البرهان اذا منع البرهان
 الاستغناء ليس ظاهره منع البرهان بل منع مقدمة منه فلهذا المنع وقت الاقامة
 ظاهره منع البرهان فيكون المحم على ظاهره حاصلا ولا يجب صرفها عن ظاهره وقيل ان
 الاستغناء بالشئ يقتضي الملازمة والمقام زنة تمام ذلك الشئ ومنه شغل
 في مكانه وفيه ما لم يكن ان الظاهر الغير المستلزم في منع هو البرهان كما ان ما فهم من ضميره
 هو البرهان فخرج الضمير ليس الا البرهان مع قطع النظر عن الاستغناء به ولا عن
 التاكيد من صرف عبارة المحم صرف ما فهم من الضمير ومن العبارة عبارة لفظة منع
 دون استغلت ولا شك ان رتبة الضمير في الترتيب فيما فهم من لفظة الفصل لا فيما
 فهم من لفظة استغلت بل هو انما يكون في الالحاق بالادلة مضموما شرطية وما هو
 المحمول لا والمفهوم من هذا ما حظرت قلبه في توجيه عبارة المحم ووقع ما قيل عليه
 اعلم ان المنع بالحق المذكور لا يستلزم المنع الادارة على ذلك التفسير الا ان يعلم البرهان
 ويخلص المحرف اول النوع الواردة على الادلة على اري الاصوليين الا بالثابت واد
 عرفت ان المنع طلب البرهان او المنع وسيظهر ان النقض هو النفي والابطال
 ظاهر ان المكان هو الطالب للبيان والمناقضة المحم في الاستدلال الدعوى بالبرهان
 غير مستحقة خلاف الطلب فيما مضى المطا فلا يطلب ما يتقوى به فلو الدعوى بالبرهان
 غير مقبولة في الطلب بالبيان وهو دليل مقبول بين غير ضفي بانه توجه ولا يلحق
 ان يناقش فيه ويبلغه في حقاؤه وبما يتناول حتى يظهر الفرق بينه وبين المنع
 كما كانا عبارتين عن منع مقدمة من المقدمة والفرق بينهما ليس التبيين وعدم
 وما استمر في قوله احد هما بين الطلب لا في معنى النفي والابطال فلم يكن المنع فيها
 بحد واحد او بالعكس بل يمكن ان يقال ان طلب البيان والبرهان من المحم فرع امكان

فان البرهان
 انما هو
 الاستدلال

فان البرهان
 انما هو
 الاستدلال

البرهان

فان قوله
 فلهذا
 يجب
 صرف
 عبارة
 المحم
 عن
 ظاهره
 بان
 يقال
 منع
 مقدمة
 البرهان
 فليكن
 الفرق
 بين
 ان
 يقال
 استغلت
 بمنع
 وبين
 ان
 يقال
 امتد
 البرهان
 اذا
 منع
 البرهان

الحال اقامة الطلب على تلك المقدمة المتقدمة لطلبها وخرج تعيين البرهان تلك المقدمة فليكن
 المقدمة السؤال على اقامة المحم البرهان عليها فلا بد من ان يكون المنع بالبرهان
 حتى يمكن اقامة البرهان من محم عليها فاذا اقامة البرهان على المقدمة الغير الحقيقية ليس
 وسع المحم وكذا الطلب من ان البرهان ان الطلب فرع تعيين المحم والمقدمة فما
 لم يتعين المقدمة والمطلوب فيصور الطلب من ان البرهان ان الطلب فرع تعيين المحم
 الاقامة من المحم فاذا لم يعلم البرهان ان المحم في المقدمة من مقدم البرهان وسيعلم ان البرهان
 وفي مقدمة من مقدمه فاما اذا اراد ان يظهر المحم في مقدمه فليكن فليكن اما بالبيان
 المحم البرهان ان يقال ان البرهان لا يمكن ان يكون صحيحا او لا صحيحا او لا حقا حقا
 نقض ما ادعاه وباقامة البرهان على ما ينافيه فالاول هو النقض والثاني هو المحم
 لو كان طريق تلك الاظهار بطل البرهان لا به ففرض ان البرهان النقض في المحم لا في
 المحم البرهان الذي اقامة المحم على المقدمة فيظهر حقيقة ما ادعاه وبطلانه واذا اقام
 المحم البرهان على المحم فيظهر ان البرهان حقيقة البرهان حصول الامرام واذا لم يظهر على ما فهم من
 ان يكون متروكة في مقدمة معينة من متروكة او جاز ما بين ما كالا او بعضا على التعيين
 او يكون متروكة في صحة البرهان وفيه وفي مقدمة من مقدماته على التبيين او جاز
 ما بين وفي مقدمة من مقدماته على الشق الاول باقامة منصبه البرهان على
 لانه يمكن منه الطلب بالبيان البرهان والمثبت من المحم فاذا اقام المحم البرهان والمثبت
 ظهر الصواب وحقيقة عند البرهان حصول الامرام وان لم يأت به المحم لزم الا في ذلك
 اقام البرهان على صحت صحت غير طلب البرهان مع انه كان في وسعه اقامة البرهان في
 المحم كان البرهان صوابا لم ينصبه وهو الطلب في مقدمته المحم وهو الاستدلال
 فيما يمكن الاستدلال في منه وعلى الشق الثاني باقامة الطريق الى الاظهار بطل البرهان على
 المحم سوي في الطرفين وهو النقض والمناقضة واذا امتد هذا ظهر لك سري البرهان
 في صورة تعيين المحم والنفي والابطال في صورة عدم تعيينه وتلك في الاستدلال
 من البرهان في المقدمة الغير الحقيقية اما بالتخلف او استلزام المحم الراوي باقامة

الاربعة خلاف ما دعاه المحقق ووجه الترجيح في هذا الاستدلال ان السند لا يثبت
 في الاستدلال الا في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 غصبا الوهم لا في حق النقض والمعارضة غصبا فيقارن ما قيل في دفعه من ان النقض في
 ابطال المقدمة المحققة بل ضرورة وفي النقض والمعارضة ضرورة لعدم التفضل في قوله
 التبرع ما قيل من ان الاستدلال على المقدمة المحققة لا يتم ولا ينعكس عالم يدفع السند الذي هو
 مغزوم نقض المقدمة المحققة بين البطلان عالم لا يثبت اليقيني ان يصدر عنه نقل
 فضلا عن النقل الى نقل الكامل الذي في التفرد في زمانه في شئ وهو بطلان حصر حال
 السند والاستدلال على قانون التوجيه في المقدمة والنقض والمعارضة بالتدريج في المقدمة
 الغير المحققة وبالدفع في شبهة بانها تشكيك في الضرورية والاولية فلا تنجلي الجواب
 كما هو مشهور من النامورد عليه بان غير مرضي عند المحققين بل يجب ان يبين في دليل
 الخصم بالنقض والمعارضة واما في جواب فارقته في حاشية المطالع بان مصادرة
 الشهادة للبرهانية التي لا يتطرق اليها شك في ان في خلافه وان لم يكن متقبلا كما ان
 نقضها ومعارضتها في العقليات الصرفة يدلان على ذلك ابطال المصطلح بطلان
 مقدمه في الدليل فمرفوع بان من قبيل التعيين الطريق قاله الى ان لا يدل على خارج
 من المجتبى ليس على قانون التوجيه واما الدخالة لا بد في الدليل من مقدمه اخرى خارج
 اليمين استلزام الدليل للمطرح ووجه المقدمة الضمنية ووجه الحقيقة واقل في الحقيقة
 واما البحت عنه بان استلزام الدليل للمطرح هو من المقدمة فبشأن في حق في
 جميع المقدمة التي في غير الصفرة والكبر في قدرتها الاشارة اليه ولا دفعه ولا يدفع
 السند بالنقض اصلا ولا بالنقض الا اذ كان مشا واعلم ان السند هو ما ذكر
 تقوية المنع بان مغزوم ما له ولتقيد المقدمة المختومة بالحق الا اخص منه او مساو له
 لا الا لم يثبت اذ من وجه لا يصح للسندية لا الا لم يجمع المقدمة فكيف يكون
 مغزوم ما نقضه او منع شئ منها لا يفيد غير وجه عند اصحاب هذا القول لان منع
 المنع ومنع ما يوزنه لا يوجب ثبات المقدمة المختومة التي يجب على المصلح اثباته عند منع

وانت في ما في النقض والمعارضة
 يدلل على خلافه في المقام اذا كان
 قطعا واما اذا اظننا فلا يجوز
 قطع الملولر

وانما في ما في الصفرة والكبر في قدرتها
 هي التي يثبت السند والمعارض في المقام
 المختومة انما هي كسب مختومة اذا
 المصدق والمكران كانت بينهما تضام

منع الحائض واما المنع لابطال الدليل بالبرهانية فاما يفيد اذا كان السند في البرهانية فيمنع
 دفع المنع بطلان السند في عموم دفعه في الحكم فذكر المنع في كلام المحقق في دفعه بطريق التبرع
 الا بطلان الدليل الا في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 بالجملة والممكن من ان السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 قبل في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 المفرد من السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 الا في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 الضرورية في المطلقين والاصح في شائع والاصح في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 التبرع ان السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 منهم من سئل في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 لا يجوز السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 المراد بالبرهانية عدم الانتكاس في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 احدهما في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 فيجوز اجتماع عدم احدهما مع وجود الاخر في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 ان انتفاء السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 ان السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 الدوام في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 انتكاس انتفاء السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 الحائض وان لم يكن مفيد في الواقع في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 ان انتفاء السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة
 في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة لان في السند في حق ما قيل من ان ما ذكرتم في هذا الاستدلال خلاف المقدمة المحققة

الرفق بالاسناد لو كان علم الحكماء بالحققة المنة تحقيق المنع العموم فاذا ابطالوا بعض المسائل
كما يضر السانط من فروعها بالجامع للمقدمة المحيية بوزان بينهم وجه فلا يضر استواء المختل
بل يضر السانط فقط باملا ولو قيل ان معنى مساوات المنع لنقص المقدمة المنة ومن المعلوم
بالضرورة ان استواء المقدمة المنة يستلزم شوتها لا امتناع ظهورها في امره بالنقصان
ولا شك ان استواء السند لم يلزم استواء نقص المقدمة المنة واستواء النقص لم يلزم شوت
النقص الا في مظهره المظهر مظهره في استواء مظهره واستواء المنع وهو مظهره
هذا فرع مظهره استواء السند لاستواء النقص وهو دلالة الجوت والاطام فيه واعلم ان
المشهور عند رباب هذا الفن ان الواجب على المظهر من المنع اثبات المقدمة المنة
فيكون الرضا بتغيير السند وتغير المدعي وابطال اسندية السند بانه غير صالح للسندية و
اثبات الفطرية السندية بغير ترك الواجب والنظر في البحث والمطرفة وكلام المحقق
وسيد المحققين قدس سره ما يدل على ان المطلوب هو على قانون التوجيه والعمل بما هو
اللائق والمحقق ان نقص السند ليس هو على ظاهره كذا قيل وان كان السند
عبارة عن منع السند وان كان عبارة عن منع مقدمة السند على ما تقدمت عليه المحقق
المرآة والاطام بها كالمطام ثم قد عرفت ان المطام على ظاهره فيها هو المضافه
ما هو اللازم على ظاهره عبارة ما هو ترك الائق بالتخلف في تخلف الحكم عن السند فيقص
هر ما على ارضها هذا النقص من غير دلالة العبارة على المحصر فيقال ان النقص غير محقق
بالتخلف من جهة علم من قال النقص تخلف الحكم الا ان يقال ان هذا القصر غير المحصر ومنه
النقص بالتخلف في رايه السند بعينه في صورة اخرى ولا يوجد الحكم فيها دلالة في
ان معنى جريان السند بعينه صحيح او التخالفيين ولو بموجب المطام واعلم ان النقص
بما يشهد بكافة غير محقق لان معنى لا بد من دليله وان كان السند منحصرا في تخلف
واستلزام المحال والمحصرا في كانهما حال السند في الشبهة وان كانت فيه رايه
مصادمة الشبهة للبعدية تدل على التخلل في كانهما يقال بالتخلف واستلزام المحال عليه
فيكون هذا لا معنى له لان هذا لا يغير على ظاهر السند والمصادمة كما يظهر حال

حالة السند في الشبهة كما اشار اليه سابقا كذا في بعض حصرها او غور في
المظهر على ما يقتضيه سياق الكلام وتفسيره اذ على المدعي كما قيل على خلاف ما يقتضيه
ولم يكن مورد الاشكال شيئا واحدا وان كان استوجب اليقين كما هو المظهر في
الدليل هو المسكوت عنه والفرض منه والمدعي هو المتوجه اليه بخلاف المنع والنقص في
غيرها بالعكس ومنه ظهر ان الطواحد من التفسيرين وجه ترجيح احد هاتين الاطراف
واحدة التفسير بالدليل يقتضي صحة الدليل على ظاهره فيصح بالدليل كانه في التفسير
ادعى المدعي وما قيل ان المعارضة ظاهرة في الدليل والمدعي محال في الشبهة بدليل الخلف
اي بدليل رايه على خلاف مدعي المظهر وعلى ما فيه سواء كان نقضا له او مساويا او اضعافا
والخصيص بالنقص عدم دلالة الظاهر ونقصه على ضرورة ودلالة السند في غير عين السند
المعصاة مادة ومصورة من او صورة فقط ولا يلزم كذا في غير عينها في شئ منها صالح
اذ التخلي في الشبهة يستلزم الاختلاف في الدليل وهو ان ترجيح الاتحاد بالصورة
على الاتحاد في المادة ترجيح بلا مرجح لان كل واحد منهما جزء الدليل والجزء الى الصورة
منشأة الاتحاد بخلاف المادة فيها منشأة الكثرة والنقصان وترتبط
على ما في المحال كما ان تقدم النقص على المناقضة واما على المعارضة كالقصر في ثبوت
المطامح كالحقوق من الكلاله يوجب مزيدا ثبوتية بانه دافع الشبهة والسند الراسخ
للمحكم على الترتيب اضراره ولا يوجد ان يقال ان تقدم النقص على المناقضة منشأة
تسليم خصوصية المقدمة كما في تقديم المعارضة على المناقضة والنقص وما هو الاسم
مشابهة كالحل في تقديم المناقضة كما يقتضيه النظم الطبيعي وايضا ان وجه تقديم الحكم على مقدم
تسليم ما ذكره المحقق الراسخ انه لو لم يقدمه لمزم توسيع المنع او تأخير فلا وجه
وهو في التوسيع بوجوبه في الاشكال لان المعارضة في العقليات الصرفة كالتنقص
وقد سئل احد هاتين الاطراف فلا وجه لفضلهما بالمنع والامتناع اشبه ما حسب
السند لانه قال في ثبوتية النقص الى السند فيهما مستلزم كالمعصاة في اقل الحروف
صحت اي قصرت في صورة النقص والمعارضة ما قل اي تمكينا من ان يمنع وان

[illegible]

انوار
بیاست برین احد از رشته دلنما
از تو جود الفضا جود به علی علی بیضا

خلق القدرة على الظاهر عند العمل سنة قبلها عند المعقولة **ثانيا** واثباتها بالادلة
او اثباتا **ثالثا** وهو ان يبين البحث في الاصطلاح اثبات النسبة الى الجارية او السلبية مطلقا
سواء كانت النسبة في المعنى او في اللفظ وليست النسبة هي ما هو اثبات النسبة التي في
المعنى **ثانيا** اثباته سببا لورود الوظائف على جميع الخبرات والتحققات بالذات او بالواسطة
بغلاف اثباته **ثالثا** النسبة **رابع** ان يكون المراد من المعنى الاصطلاحي راجع في هذا المقام
الى المعنى **والمراد** بالوظائف مستند وقوله الموجبة فبما ان المعنى لانه المقام الذي اورده
فيه فلا يتناول الغرض **والمراد** كما هو معلوم بقائمة الوصل على المعقولة **ثانيا** المعنى النسبة كما في قضية
والنقص الى الجارية والمعارضة او المنع **ثانيا** على ما يبين على هذه النسبة وما هي على
لما في قضية فقط في مقابلة اخوها **ثالثا** وانما لها عند الاستفاد اصل اليرسل على المقابلة الجارية
والرسل اليرسل على المقابلة المستدركة والاحتياج الى المقابلة اخرى **ثانيا** ان يكون
موجبا قبل الاستفاد اليرسل على المقابلة الجارية والنقص الشبهي والمعارضة التعديرية **ثالثا**
المقابلة اليرسل على المقابلة وظانف البحث **ثانيا** وهو لا يظهر لعدم صحة الطلاق الوظيفية على
الغرضية كما عند الكثرة والنسبة البحث بها بل وسطة دو الوظائف السالبة بغيرها
المرتبة **ثانيا** اعلم ان من الوجوه في هذه المرتبة والمقابلة بعد ما في عالمها على الوظائف
لكن انما في المقابلة البحث في سببها **ثالثا** ليس بمتابعة بل بمعنى البحث في سببها او بدلا
لكن ينبغي ان يعلم ان نسبة الوظائف انما هي الى المقابلة **ثانيا** ونسبة البحث بوسطة او بدلا
لا في سببها فكلما اعتبر في الاحتمال الاول المكملية القوة لا النسبة المكملية
لم يتفاد الى اعتبار الكون الاضافة ظرفية **ثالثا** وهو نسبته على المراد المعنى في وقفا بجميع
وظائف البحث في مرتبة او بعد ما في جميع خبرات الخضم وتحققاته وعلا الاول وقفا
لا يراد الوظائف المعقولة في المرتبة الاولى على الخبرات والتحقيق كما هو راجع او
استدلال **ثانيا** وفيه برهنة الاستدلال في لغة الوظائف انما هي بكونها ابتداء الكلام
على الاشارة الى ما في الكلام لا جلية **ثالثا** في الخبرات متعلق بوقفا انما هي على خبرات
الوظائف التي وردها او وظائف مطلقا كما هو راجع الى خبرات في الطريق هذه الامور

ثالثا كان موجها

ثانيا
بمعنى
وظائف

او حقيقيا **ثانيا** على كمال كونه موقفا لتأليف الوظائف التي فيها والخبر بالمراد مشايخ
منه على الذي هو عليه **ثالثا** خبر المراد في جواب المعارضة التعديرية والنقص الشبهي
المجازي الى المعنى الحقيقي بل مستند ومعه **ثانيا** في جواب النقص المعارضة **ثالثا** واليرسل كما في جواب
النقص الحقيقي والمعارضة الحقيقية **ثانيا** وانما في جواب الجارية الحقيقية للمعنى في جواب
تحرير مادة النقص في فصل خبر خبره الدعوى في غير ما يتقدم في الرداء او في غير ما
يقول والمادة واجزاء التعريف في الدعوى في التعريفات **ثالثا** وانما في جواب مادة نقل
التعريف **ثانيا** الى الالفاظ الموردة في اول الامر على المعنى وانما في جواب النقص في
اليرسل على اجزاء التعريف **ثالثا** او فصل كما في جواب المعنى والمعارضة بغير اعتبار
دعوى خبر في القسم **ثانيا** على ما في جواب النقص المجازي الى المعنى في جواب
كون اليرسل على المقابلة حقيقة انما هو بالنسبة الى نفس المقابلة وانما بالنسبة الى ان اصل
هو معتبر من التعريف **ثالثا** المراد بالخبر مستند ان المراد من خبر خبره الدعوى هو مستند
البحث وهو تعيين الدعوى **ثانيا** لا بالخبر الذي هو من الوظائف فحق التحقيق الالفاظ
التي على اصل الدعاوى **ثالثا** وهو ان تظهر لفظ التحقيق اثبات بديلية المرتبة الاولى
بمعارضة شق الخبر خبره الدعوى **ثانيا** والاول والآخر موقفا
لوظائف جميع الخبرات وتحققا واثباته بكونه غالبا في الجارية **ثالثا** في خبر
سببها الى خبر موجبه الوظائف **ثانيا** وهو ما في الدعاوى **ثالثا** وهو ما في الدعاوى
لأنها في مقابلة السبب من السبب **ثالثا** وانما في الجارية **ثانيا** الى السبب
في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة
توفيقه **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة
انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة
دعاء بطلان **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة
قسمان **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة
لكن عصمة **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة **ثالثا** انما في المقابلة

ثالثا كان موجها

ثالثا كان موجها

ثالثا كان موجها

التي تليها في كل ما ورد عليه ايضا والحق انهم يتفقون في كل ما قلناه في طلبه انما هو
من جهة وجوده باعتبار ان الوعاء آية بين ان الارض في الدنيا اعلاء ذكره واطرافه وحوته
واعتداله شريفة وفي الآخرة شريفة والاشياء شريفة على ما عاينته متحدة بالاشياء
كونها على الطريق المستقيم ودون ذلك في النعيم قطبة باعتبار الغاية بعيدا عن مركزها
الارض الى هذه الجهة وهذه الغاية يتبين الوقوع ينبغي ان لا يتغير فيها وهذا هو
مركز التسبيح والحمد وعائنه اظهر العجوبة وامثال الاوامر على ان حاله ان يبرح
على زيادة اعداد الافئدة بعينه والمظهر شاعنة او الزيادة قوة شريفة ورفعة
الدرجة بشاعنة **باب في الوضوء عند الرقة** ليس بالجميع برة وفيه ان الارض
والجوف الملك او بطلان الرضاء باعتبار الغاية بين ان يكون المراد الارض المخصوصة والرضاء
بشاعنة كاقبال الرضاء لا تنفع الشاعنة الدافعة في الرقعة وفيه قولنا قطبة بوجه الارض
او لاقتفاء بقوله تعالى **باب في الرضاء** هو الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
الشاعنة او بطلان الرضاء **باب في الرضاء** هو الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
الحق في الآية المذكورة وانما اطلق في قوله باعتبار لانه كان مرجع اليه هو كونه
في الحديث حاله حاله بوجه مطلق **باب في الرضاء** هو الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
في جبهة الارض من مستقيم الرضاء في قوله في الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
هنا اولها بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
الواو واللام في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
التصحيح عندنا او استقامت في قوله في الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
شك وانما في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
بغير استقامت في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
التجويد في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
المسئلة لاظهار الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد

شعيرة

غيره في لفظ المسئلة من المناقشة من النقص من النقص من النقص من النقص من النقص من النقص
والا لا يشق الجرد في الميزان وهو الظاهر في تعريف البراهين او المعروف ان البراهين
انما يبطل السطر في الصورة الاجسام **باب في الرضاء** هو الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
يستعمل في السطر والنقص الباطلة على ما عاينته في المناقشة لا تطلق على غير هذا
وهو الاستقامت او التعديل في الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
ابطال الارض المبلغ في قوله عليه السلام المكونة في قرية العلم بعد العلم **باب في الرضاء** هو الرضاء
لفظه في قوله عليه السلام المكونة في قرية العلم بعد العلم **باب في الرضاء** هو الرضاء
من الحكم بالتعريفات العجيبة الواضحة بين انهم عرفوا ما عاينته في المناقشة لا تطلق على غير هذا
مستقيما في حصول الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
فصل في حصول الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
العبارة المستفيدة من الخلاف في قوله عليه السلام في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
انما يتبين من قوله في العبارة او يقول في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
انما يطلق على المعارف بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
المطهرة انما بهما في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
فيه ايضاً في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
المجرد في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
الى المشايخ الاربعة بين ان المعارف بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
لما جلي هو ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم اجمعين **باب في الرضاء** هو الرضاء
لانهم المبلغ في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
الفضائل وخروجها من قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
وفي تأخير البراهين في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
حسب ما في قوله بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
ثم التقسيم **باب في الرضاء** هو الرضاء بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد

ان سرق

تذکرہ المہر وفتح القضاۃ

الى الامور المختصة في النفس التي لا يتبدل كونها لا تافد بوجودها ومتعاقباتها لم يتبدل وجودها والكل
 الطبيعي فجار لكن في بعض ما قررنا من قدره في كل شيء قوله وقد يكون الالفاظ اية من
 تلك الالفاظ ان يكون هذا التقدير لا يشار الى الالفاظ الا بالبدن ان يكون الاشارة الى الالفاظ
 التي هي اية من تقدير كونها موجودة في الخارج على هذا الاحتمال اية ما سلم قوله على
 تقدير الكل الطبيعي اية من تقديره لا يشار الى الالفاظ اسم الالفاظ المتولدة بالانف
 المتخصص بالكل الذي لا يعتبر بلفظ زيد وعمر بل يشمل كل شئ في هذا الشئ في كل
 شخص صدر حكمه كاحقة انفاز ان في التسليم وانما اسم المتخصص الذي من
 والة على كل الالفاظ لا يعتبر بكونه زيد وعمر وكذا اشار اليه بعض النحويين في ظاهر اية
 الخاصة كقيد النعوت في الكل لا بد ان يعيد الالفاظ اية من بعض الاجزاء او بعض
 الاجزاء ان يصدر جميع الالفاظ المسبوقة الموجودة في الخارج وتوالت على وجود
 بعض الاجزاء منها على تقدير وجود الكل الطبيعي وهو معروف بالكل المنطوق كان من فانه
 اختلف في انه موجود في الخارج بين وجود اشخاصه او بوجود افرادها فغير وجود
 فيه مالم يثبت ان يقول وجود الكل الطبيعي في الخارج او المختلف فيه ومدار المسائل
 وجوده في الخارج بل يقول لا بد من وجوده كونه على ما قيل استعان بكنية
 ومصرحة بانه الوظيف حقيقة ما يتدرج في كل يوم او شهر من طعام او رزق
 لا شئ او غيره وكما شبه الكلام بالكل الذي شانه اعطاء الوظيفة الرزقية
 في اعطاء النوبة المرحومة ادعى الحكم كون الكلام من جنس مبالغة الغناء كما سماه
 المشبه الذي هو الكلام في المشبه به الذي هو الرزق بسبب عار وهذا الكلام هو الكلام
 المكنية ثم ادعى كون ما يخلط الكلام من العطايا من جنس وظائف الرزقية وجعل
 المشبه به الذي هو الوظائف في المشبه الذي هو العطايا المكنية وهذا الاستعارة التخيلية
 المعهودة من المحرصة وهذا الذي قررنا من وجوب المكنية والتخيلية وكون التخيلية
 من المحرصة هو هذا طلب كما كالمعروف الاستعارة بانه تذكر احد طرفي التشبيه وترتبة
 الاخر في عايد هذا المشبه في جنس المشبه به وعنده ما يكون المعهودة في المشبه به كافي

التخييلية والتحقيقية استعارة مصرفة وما يكون المراد فيه المشبة استعارة مكنية وبها
 المشبهات على هذا الوجه والاعتماد على السلف وهذا هو الخطيب المشق في بيانها في
 علم البيان فكان الشارح قد افاض على هذا الباب من درجة الاعتبار **وهو قوله** لو كانت
 جارية آية في ايراده بصفة الجمع بعيد كتابة هذه الجملة بجميع اللفظ والوسيلة ما تقررت
 الى معطى الوطائف من الغرابة والسهرية فكانه تخيل الكلام كونه كتابا يتقرب الى الحق
 وادعى كونه كتابا بين جنس من التقرّب الى معطى الوطائف الرزقية فاستعمل المشبهة
 الذي هو الوسيلة في المشبه الذي هو ما يتقرب وهذا هو استعارة تشبيهية معقودة
 عند السكاكيني المصرفة فقله فتوجه ولا توجه على خلاف الاوجه اشار الى اعتبار
وهو في استعارة لطفة من وجود مشبه المعطى بالمرضى في الاحتياج الى العلاج وادعى
 كونه منهم فاستعمل المشبه في المشبه به استعارة مكنية وتخييل في شبيههم علمه واستعمل
 اسم المشبه به في المشبه استعارة تخيلية واستعمل الفاعل الذي هو شربة ماء في تخيلهم
 في العلاج استعارة تشبيهية **وما فيه من** القاطنة المشهورة ايرادها بالظاهرة استعارة
 المصرفة او الفراء في وجه الفريد وهو انزال الكبير خشيته ما في الكتاب من القواعد في الشفاة
 وادعى كونه من شدة استعمال المشبه به الذي هو لفظ الغرائز في المشبه الذي هو ما في الكتاب
 من القواعد والمنظومة استعارة تشبيهية قال الاستاذ هو استاذ الخلف والطلاق الطلاقة
 على الاستعارة في شدة استعمال المشبه به من كلام الفخر في الطلاقة كونه اللفظ خشيته
 كلفظ الفتح والعين في قوله الشيرازي لا يفتح فيه العين انتهى لعل اعتبر مع ما افقوا
 تنقذ في الالفاظ **الظن** من سحر الى الطمانينة **سحر** من الركي والفتح والخطيب في ان
 المشبه بالشيخ يفرض به قرب يصيب قرب غايها فهو ما سبب براد به الركي الذي
 يقرب من حيث الغم ويثله سبب ما بالنسبة بالسوا يفرض به بعيد واصابة الفرس
 ذو الادرع هو ما سبب براد به الحية الذي يلهيه بطينا وحكم حوله بعيد ما ذا ذكر الخطيب
 بفهم المتوسط **المراد من** السحر استعارة لافق في استعماله المباشرة بقواعد الادب
 هذا الوجه لا يتصور في حق الانتفاع بما وانه علم الادب ما جاز انما هو استعارة الاستعداد

والاشارة الى
 ان الاستعارة
 في هذا الموضع
 هي استعارة
 تشبيهية

بالاستعداد البعيد الذي هو المقابلة لذلك من راده **وهو** استعارات من جوده في العلم
 فيه اعتبار استعارات من وجوده في اللغة الا وترتيب العلم المظاهر من الخاضع من الخروب
 في نوع استعارة مكنية واشتات السبل بالسبح والسماء لفظا والواقع مشبهها
 تخيلية تقررها على هذا خطيب القمشي وهو ما يستقيم اذا كان المحو عارة عن
 المظاهر لان ذكر لفظ المشبه لا يضره فينبغي ان يكون التخييلية بها اثبات في الجمع
 بالسيف والسماء **الاشارة الى** الوجود الثاني استعمال لفظ السيف في السهام فيوسم
 المشبه الذي هو قواعد الادب بطلاقة المشابهة استعارة مصرفة فالتشبيهية
 فظهر من التقرّر ان في عبارته مساهمة اذ المصرفة هي تلك الاستعمال المشبه وانما
 لم يذكر كونه السبل تشبيهية اعتمادا على ظهوره في نفس الامر او بمقولة ذكره في الوجه
 الثالث **الاشارة** الى تشبيه الجني تشبيه العلم المظاهرة المعجزة بموهبة الخوار في
 نفس استعارة مكنية واشتات على ما يراه السبل والسيف والسماء لفظا وتخييلية
 تشبيهية ويعلم تقرير المكنية والتخييلية في هذا المقام على هذا السبل السكاكيني
 بادى التفات وانما قررها على هذا خطيب القمشي وهو من محال لفظ التشبيه على الوجه
 الاول والثالث من وجود الاستعارة لان نفس التشبيهية استعارة مكنية انما هو على هذا الخطيب
ان يتبعه اشارة الى صفة الفاعل من قوامه بغيره كذا ومفعوله من تناو واللفظ كذا
 راجع الى العجالة **واخر ما** هو التشبيه وضع الاختلاف بين العلم في ان يورد امر
 واجماعة هو لا يورد في الثاني او على العكس فخر في ان يورد في الاول ومنها دلل على ان
 بوجه ترجيح احد ما وادعى ان هذا مستمع اختيارا ما لا يشبه في ان لا يورد في الثاني
 الواقع في كلام عامة الاشاعرة على الطريقة على خلق الاستعداد قدّم التعريف الاول والقرينة
 ويمكن ان يحمل ان التشبيه في الجواز اشارة الى ان التشبيه بهما المكنية في كنهه منسوبة الى بعض
 اهل الاختلاف **وهو** الحتم التوفيق اذ الحتم بما يرد من الحسن ثم الذي هو من الواضح
 المحتم البديهي **اي** اذا صدر له انما يفسر به لفظ تشبيه لفظ الحق في كناية
 انما الحتم بما يورد من غيره **والمراد من** السلام آية الى السلام السوفى هو ما يملك به

١٠٠

وما يتعارف من تلك المذاهب وما صدر بالطلب في بعض المذاهب في هذا في الموضوعات
صلحان للفظ قوله **فيها** والنقض لا يتعارف الا بالنقض لا بغيره المستوي الى ان ينقض به
المصطلح اذ هو ابطال الريبيل بالتخلف او بغيره من النقص ما بطل النقص والمذاهب المستعملون
النقص مثله قال في الحاشية اعلم ان هذا النقص والمعارضة من قبيل المجاز لم يكن عبثا
بهذين الوصفين لئلا لا يمتازا شيئا بل في انهم ما وضعوا هذا النقص لاجل ان يشبهوا
ووضعوا هذه المعارضة بالتقديرية ليمتاز عن المنع المجازي ويمتاز عن ما عدا ذلك
في الاسم **فخصص** النقص اشارة الى ان النقص الشبه في ما يقع بغيره من خصوص النقص
لا بالتخلف لعدم وجود الريبيل **فخصص** الى النقص المخصوص اشارة الى ان من قبل ان
الصفة المخصوصة **فخصص** فيه خبر في النقص والصفة المخصوصة خبر في معنى قوله
الاول واستلزام خصوص النقص وكونه اشارة بالثبات خلاف المراد لانه لا يتغير بها فيكون
في تقديرها ما هو في هذا التعليم اشارة الحاشية بقوله في ذلك في فهمها لكنه مبني على
اعتبارها بما المجاز في مثل الحقيقة والافعال وان يصير من المجاز الى ما لا يعتبر بهذين
التعديين **والفرق** بين النقص في الما كان بين النقص الشبه في المعارضة والتقدير
مثله في كونها ابطال النقص او المذاهب بطرق الاستدلال في حقيقة ما والمعارضة
التي هي حقيقة تتعلق بالمذاهب عند الحكم والنقض الحقيقي يتعلق بالريبيل والفرق بينهما في
ما يشار اليه في الفرق بقوله والفرق بين النقص الشبه في المعارضة والتقديرية بالتقدير
غاية التدبر فان هذا الكلام من مرافق القدم **وهو** ان الثاني هما انما يشانه
وكذا في ذلك من هذا النقص الشبه في المعارضة الذين يرون على التوفيق والتقسيم
ليس بجمع ابطال النقص والمذاهب وظاهره ان يكون اشارة الى انما الشبه والتقديرية لا تتناول
عن حقيقة ما لا تستلزم مطلق اسم النقص في المعارضة **والواسطة** اي بدونه واسطة
اثبات تعيينها بالاستدلال في النقص النقص او المذاهب باستلزام النقص المخصوص
التعريف الى اثبات شئ **او** ابطال المذاهب اشارة الى ما ذهب اليه الجمهور من
كون المعارضة ابطال المذاهب اشارة الى انما ابطال الريبيل اشارة الى ما ذهب اليه بعض

بعض المحققين من كونها ابطال الريبيل المذاهب اشارة الى انما ابطال الريبيل اشارة الى ما ذهب اليه بعض
المجاز العقلي والمذاهب مطالبة الى انما ابطال الريبيل اشارة الى ما ذهب اليه بعض
ويستلزم من ابطال النقص والمذاهب ان لا ينقض به غير المذاهب لكونه في المعنى المذاهب
لها من وجوده ويستلزم من ذلك ان لا ينقض به غير المذاهب لكونه في المعنى المذاهب
انما هو في مقابلته الحقيقة العملية ولا يضره انما في مقابلته الحقيقة العملية
والعرفية والاصطلاحية **والمراد** من ذلك ان لا ينقض به غير المذاهب لكونه في المعنى المذاهب
الحقائق ايها كائين في قوله **فخصص** الى النقص الشبه في قوله وضعت تلك الكلمة
لأنه المعنى في الاصطلاح الذي وقع عليه المصطلح والحاشية بين المستعملين كاللغة في
الشرع والعرف **فخصص** الى النقص الشبه في قوله وضعت تلك الكلمة
فخصص الاسم في معنى المصطلح في اتساق النقص المخصوص في العرف العام لانه لا يتناول
الاتفاق في الشرع ولا في العرف اتساق مستقلة كتب الحاشية ان قوله المستعمل
عن الكلمة قبل استعماله وقوله فيها وضعت اشارة الى انما في قوله في اصطلاح
به التحاطب اشارة الى انما في قوله في اصطلاح في اصطلاح اصطلاح اصطلاح اصطلاح
كالصلوة اذ استعمالها في اصطلاح يعرف الشرع في العلم بما جاز في قوله فيها وضعت
يخرج اللفظ **ايضا** او معناه وهو كالمصدر اسم المفعول والمفعول في الصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف **ايضا** هو المفعول وهو المفعول في الفعل او معناه مبنيا على
والمفعول به ان كان مبنيا للمفعول من كونه لا معناه قائم به ووصفه وقوله ان
يستدل به سواء حكم بانه مخلوق الله تعالى كما هو عند اهل السنة او اعتبر كونه مخلوقا
غيره كما هو عند المعتزلة في انما له العباد وسواء كان صادرا عنه باختياره كمن في
ما هو لا يرد الى التعريف بالتعريف في جميع الافعال المستندة الى العباد وما جاز عند اهل السنة
حقيقة عند المعتزلة **عند** المستعمل في الظاهر ان لازم كونه له في علمه هو الحكم
طابق الاعتقاد والواقع كما في انما وطابق الاعتقاد فقط كقول الجمهور انما
البطلان وطابق الواقع كقول المعتزلة في انما لا يوافق في علمه هو الحكم

وهو في قوله

والواقع كسب الحقيقة من غير ان يتصل بالبرهان في ما يطابق العقل ودون
 الواقع وقوله في اللفظ متعلق بله فيكون المعنى اساده الى ما يجوز العقل او معناه وعند
 الحكم فيما بينهم من ظاهرا منه ويدرك من حاله وذلك لا ينصب قرينة على انه
 غير ما هو في اعتقاد غيره في التعريف بقوله في اللفظ لا يطابق الاعتقاد وسؤاله
 الواقع اوله **كلاهما** وفي هذا الكلام انهما لا يوافقان في الحقيقة او في اللفظ
 يقع متعلق بالمستعمل اي بمعنى ذلك الاستعمال في هذه الامور استعمال صحيح فيما بينهم
 عن اللفظ هو استعمال غير ما وضع له على وجه لا يقع في هذه الامور استعمالا في قوله
 مع متعلق بالمستعمل اي بمعنى قرينة عدم ارادة الموضوع له **البرهان** ليس غير ما هو
 كالمصدر والزمنا والمكانا المسبب للمعنى على الوجه المفعول والمفعول على غير ما هو
 عند الحكم في اللفظ على الوجه الذي سبق **كلاهما** وفي امس الارض شيئا بالزمان كما احيا
 الارض مجازا عن تعميم قوتها السامية واحداث نظارتها بالنبات فاساده الى الشبان
 الزمان الذي مجاز عن زمان ازدياد قوتها السامية وهو وقت الربيع مجاز عن حقيقة من قبل
 اسناد الفعل الى ما عليه على الحقيقة هو انه **او** **ممكن** انما المسند حقيقة المسند وهو
 انما مجازا عن ان ثبت العقل شيئا الزمانا فلفظا ثبت حقيقة اسناده الى شيئا
 الذي يريد به زمانا والقوى السامية للارض مجازا وانما المسند اليه حقيقة المسند
 مجازا عن احيى الارض الربيع فلفظا احيى يريد به احداث نظارة الارض مجازا فاسند
 الى الربيع الذي سبب الفعل الزمانا له اسند مجازا فالبرهان مع متعلق معناه الحقيقة
 ويقال له المجاز في الخرافة والمجاز في الاعمال الباطنة الاول مخصوص بالمجاز بالنقصا وانما
 عام لما كان بالنقصا او بالزمانا وانما غير المتعلق بالمجاز الخرافة بالنقصا فيه
 هذا الكلام بالنقصا كما سينكشف **و** **ذلك** صوابا فيكون ان المجاز عند إطلاق
 على ذلك مجازا عما به المجاز المصطلح وعند الجمهور يطلق عليها بالاشراك
 فليست فيه اشارة الى جهة الاشتراك صوابا فيكون ان المجاز على نفس
 ما الى الحقيقة الخفية اعراضا عنها لانه على المجاز شتر خلافه ولما اشارة ما لورد

ما لورد عليه في شرح من السمع بين السامع وبين السامع عدة وظرف
 في اصله في شئ من عليه هذا تعريف السامع في المجاز موانع للسلف وغير شاملا
 فليس هذا الامر واختلاف الاطلاق وقيل في وجهه انه عرف المجاز بالتعريف
 الاصل فبعد منه انتهى لكن السامع لم يعرف بملفوظ المجاز بل يعرف المجاز المراجع اليه
 كلمة الذي في المجاز المراجع اليه حكم الكلمة **والنسبة** بين الاسماء الى قدر الشئ
 في حقيقة صغيرة في شئ من النسبة في المفردات او ما في حكمها من كليات التسمية
 انما هي بحسب على شئ وانما في القضايا تقدم تصور حكم على شئ انما تعتبر نسبة
 فيها **المتحقق** اذا عرفت ان المتحقق في المفردات وفي حكمها كالاشارة فيها
 والخاص على الدين في باب النسبة المقام المجرى في حكاية فلفظ مراد الشئ
 بيا الا اعتبارا لمراد في القوم والافعال ما في من ان يتحقق بعض المفردات في نظر
 آخر انتهى وان لم يحل عليه فيعتبر بحسب ايضاً فلهذا لو اعتبر بحسب فليست
 تبين على اذ لا يكمل حجة في اصول الحقيقة السفوية والنقلية والمجاز السفوية و
 العقلية **مفهوم** ما يتألف من الاخر وانما لو اعتبر بحسب تحقق فحق تحقق العقلية
 انما هو في الحكم الذي فيه اسناد وهو اللفظ وحقق الفوضى هو الحالة وبواسطة
 تحقق الحالة في التركيب الاسنادي تحقق فيه ايضاً **ولذلك** اعتبر ان النسبة بزيادة
واما بحسب تحقق مفهوم وخصوص من وجهه انما بين الحقيقة السفوية والحقيقة
 العقلية فلفظها فيما بين الطرفين او طرف واحد ذكر النسبة حقيقة كوانت
 انه العقل او احيى الله الارض فيها وتتحقق السفوية فقط في اطراف المجاز العقل
 كوانت الربيع العقل او انت العقل شيئا الزمانا وتتحقق العقلية فقط فيما بين الطرفين
 مجازين نحو من يدبر وانما بين الحقيقة السفوية والمجاز السفوية فلفظها فيما بين
 احد الطرفين حقيقة والآخر مجازا نحو من يدبر وتتحقق الحقيقة السفوية حقيقة فقط
 فيما بين الطرفين مجازين نحو احيى الارض شيئا الزمانا وانما بين السفوية والمجاز العقلية
 فلفظها فيما بين النسبة مجازا والطرفان واحداهما حقيقة كوانت الربيع العقل

انما بين الطرفين حقيقة كوانت الربيع
 العقلية فقط فيما بين الطرفين

وانت البطل شيب وتحقق الحقيقة العنوية فقط بما هو النسبة ايم حقيقة نحو
انبت الله البطل وتحقق المجاز العقلي فقط بما هو الطرفان ايم مجاز الخواص الى الارض
شيب الزمان واما بين الحقيقة العقلية والمجاز العقلي فليتحققها بما هو النسبة
حقيقة والطرفان او الطرف الواحد مجاز الخواص بدو ونظر بدو وتحقق الحقيقة
العقلية فقط بما هو النسبة والطرفان او احدى مجاز الخواص الى الارض شيب الزمان
وانبت البطل شيب الزمان واما بين المجاز العقلي والمجاز العقلي فليتحققها بما هو
النسبة والطرفان او الطرف الواحد مجاز الخواص الى الارض شيب وتحقق الحقيقة
العقلية فقط بما هو النسبة والطرفان حقيقة نحو انبت الله البطل وتحقق
العنوية فقط بما هو النسبة والطرفان مجاز الخواص الى الارض شيب الزمان وانبت
البطل شيب الزمان وتحقق المجاز العقلي فقط في طرف النسبة الحقيقة نحو
او نظربدو وتحقق المجاز العقلي فقط فيما هو النسبة مجاز والطرفان حقيقة نحو
الربيع البطل واما ما عبرت في الاول والثالث بالملكية يعني اذا عبرت مواد
التحقق فيها بالملكية لا يعني ما اذا كان احد الطرفين حقيقة والآخر مجاز اعادة
الاجتماع للحقيقة والمجاز العقلي وفي الاربعة السابقة لا يعني بين الحقيقة العنوية
والحقيقة العقلية وبين الحقيقة العنوية والمجاز العقلي وبين الحقيقة العنوية
والمجاز العقلي وبين المجاز العقلي وبين الحقيقة العنوية وبين الحقيقة العقلية
بين الكلام كلام الزوجين مناد وتوزدوا ومنها واد اعرفت هذا علم آه يعني
اد اعرفت ما يجب لمعرفة المقام ما علم ان قول الحكم والمنع الحقيقي تحت كون لفظ المنع
والاسناد كليهما حقيقيين وتو لفظا المنع فقط حقيقيا وتو الاسناد فقط حقيقيا
وهذا لعدم تقييد الحقيقة بالعقل او العنوي قوله والمنع المجاز العقلي هو الاسناد
مجازا سواء كان المنع حقيقة او مجازا واما الخذف فلكونه في طرف الحقيقة او المجاز
واذا قال الحكم من غير ان يملك مثال ما ينهم من قوله والحقيقة من قوله لفظ المنع
واسناد حقيقيين واد من المدعى بطله او مقدرة بطله الى اراد من منع الحكم

هذا هو نظر الاستاذ في
النظر في هذا الكلام

المدعى بطله او منع مقدرة بطله يعني اراد بهذا الحكم في الحكم كما هو في المجاز العقلي
وهذا او منع تقييد كون الاسناد مجازا عقليا مع كونه بالمنع حقيقة لعدم ارادة الدليل
او المقدرة من لفظ المدعى ثم ان هذا القول قد يستقيم الاستاد في عدم روجه ونور
صريحه وهو استا والتوقف نظر الظاهر الكلام ونسبة الى السهو بان مع ارادة مقدرة
الدليل في المدعى مجازا منع كونه مجازا عقليا وانما من غير ان يخرج عنه بعض الحكم الذي
سبق عليه بقراءة فاد على السهو خطا واتفق النظر في الحكم ولم يجد في ليلته بدو في
خطه وضبطه غير او قدرا وخسر مستفيدا بسببه لم يطلبوا الرأي الا حصري هذا فتق
الزمانا بطل الحكم على البطل الى الظن في قوله بالذي سجدوا في هذا لان ثم اقول
ما قرنا هو الوجه الاسم الاسم لا يتوجب من ذاق سوق عبارة الشبه سيما اذا
الحكم الصحيح يجب على عليه وايضا عبارة فيما سياتي في المنع بعد الاستدلال بالدليل ظاهر
فيما قلنا وثبت هذه له وانه حولوا على لفظ فعل هذا لافرق بين ارادة الدليل وارادة
مقدرة وهو من حيث جوز المنع الحقيقي على الدليل واما على من ذهب من لم يجوز في
المنع الى المدعى بآرادة الدليل مجازا عقليا لاشبهه فيه ثم ان هذا مثال لما فهم من الحقيقة
ضمنا ومثال لما فهم من المجاز العقلي صراحة ومجازة الخذف الاعراب حق
العبارة والمدعى مجازة الخذف والاعراب ولا نقض لا باعنا لعدم التفصيل في بيان
والحقيقة مع تفصيل الخوبة الا ان يجوز للاعتراض من عدم مطلوب الخواف لا الترام فيه
نسبة خبرية او تقييدية الى الترام في كل مقول خبريا كان اد تقييدية بالنسبة خبرية
والخوافة اما توجه الترام احد تلك النسبتين واد الترام ولا تتر وازرة وزر
افرى هذا اذا اعلق آه التفسير لم يور من قوله يعني لفظ الحقيقة الى هذا الحكم اذا
كما التعميم لمستفاد من قوله اصلا بالنسبة لا الخوافة سواء كان المقول عين
الدليل آه كانه اعتبر لنقل بعد اعتبار الدليل فالمقول اما غيره مطلق او عينه مطلق او
مستفاد له او خبرية او خبرية فلكانه اما افر قوله لا يتعلق موافقه بمقوله بالترام
تعميم في الخوافة عن كل مقول وان كان في التعلق بآية الكلام ونحوه بالاجاز والمطل

في مقابلته المنع بالوقد التبرع على اجوبة الحق المتضمنة لزوم الاستفصال بالبرهان
 تلك الوطائف بعد الاستفصال بالبرهان متباعدة هذه الحق فالاصل ان يقدرا واعرف ان الوطائف
 قبل الاستفصال بالبرهان عارف الوطائف بعده سواء كان ذلك الاستفصال في مقابلة اجوبة الحق
 او في اول الامر ثم انه اشارة التمهيد الى ان الحق في قوله فاذا اشتملت جوابك الشرط
 المحذوف المعنى بانها الفصيحة على فظ هذا صاحب الكشاف وانما على فظ هذا صاحب الكشاف
 الفاضل جواب الشرط المحذوف الفصيحة عنده ما يجوز عطفها على جملة مقدرة ان السبب للجملة
 المسببة المذكورة نحو الحق في ما تجرت في قوله ما فقلت اضرب بيضك الحجر فانجرت منه
 اني فضرب ما تجرت وانما فقلت على فظ المحذوفين لتوفيقهم المحذوفين بان الحق فصيحة على
 التمهيد من عند صاحبها كما بين في محله ولو كان فصيحة بالبرهان لم يكن لفظ كان لكونه الاقامة
 مصدرية ثم لكون الاستدلال على الاستفصال في المباحث التي جرت في كتب العلوم العقلية و
 العقلية فلكل الاستدلال عليه بالاستشارة في المباحث التي جرت في كتب العلوم العقلية و
 من المستفدين من ان يكون اختياره قال الاستاد رحمه الله استيفيد من المراتب المحذوفين
 المتعاقبة المشهور التي سجد الذين المتعارفة متساوية جارية في المتعاقبة المتعاقبة المتعاقبة
 فكانه اوضح فاجرم الخفيفة في قوله بان يجوز كونه المتعاقبة في الحق المتعاقبة المتعاقبة
 المتعاقبة في ان لا يساعدة ما يخرجها اذ الحضر تقدم على المتعاقبة في ان على العقل في من
 صاحبها من استدلاله على حصار على فظ من ذلك الكتاب على فظ من صاحب ذلك الكتاب
 فالوطائف على نفسه ان فالوطائف جارية فيها وقوله انما بالفتح تنفصيلة بقية
 دخول البناء في خبره وهكذا في امثاله باعبار الاربع الى دليلها بالارادة الى بيانها لا
 بالحكم المحنوية على الحق على حكمه على الدليل او مقدومة كاجوز ان المجاز في النسبة قبل
 فظاير وما قيل من اعادة الدليل من الحق والتعلق جوازها في الطرف ولا يجوز مثالا
 للمجاز العقلي وهو نظير جازي في بحث المنع المجاز في قبل من المقتضية الحقيقة والمجاز
 العقلي في المنع بل في فظ انما المنظر فهو انما فظ على فظ من صاحب الجواب
 الحق على كثر فينبغي ان يرد على الحق وانما الجواب فهو انما وان كانت في الظاهر

المسمى بالنسبة إلى الحقيقة المطلقة بالبرهان الحق بالبرهان الحق بالبرهان الحق بالبرهان الحق بالبرهان الحق
 لا بد من العلم بأن الحقيقة المطلقة لا يمكن أن تكون شيئاً غير الحقيقة المطلقة بل هي الحقيقة المطلقة نفسها
 فثبت بضرورة الاستدلال أن السؤال والجواب في مثل هذه المسألة هو
 الجواب هو راجع إلى الالفاظ باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 المطلق كما في اللفظ بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 المستغنياً عما هو في اللفظ بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 تعلق المعنى والسؤال في الحقيقة المطلقة هو ما هو في الحقيقة المطلقة
 أو الغرض من التعريف هو ما هو في الحقيقة المطلقة بل باعتبار المعنى
 عنه ما هو في الحقيقة المطلقة بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 في الحقيقة المطلقة بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 البين من حيث هو بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 العلوم أو الأفراد العلم بالعلوم البين من حيث هو بل باعتبار المعنى
 النسبة فلهذا هو تصور العلوم بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 في عينه بل العلم بالعلوم بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 اشارة إلى العلم بالعلوم بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 أو كذا في الحقيقة المطلقة بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 بفناء العلم بالعلوم بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 من سؤال الحقيقة المطلقة بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 وأحواله كما في الحقيقة المطلقة بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 إلى هذا التكليف بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 في الحقيقة المطلقة بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى
 في الحقيقة المطلقة بل باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى

في احواله والكراد النظر ترتيب البعور للعلوه وان اتخذه التركيب في هذا الترتيب تعلق
 باحوال الدليل بالنسبة للدليل ما لم يوصل اليه في الدليل فقط عبارة من مذهب احوال الترتيب
 تتعلق الترتيب بالاحوال ترتيبا خارجيا عن ترتيب الدليل فيكون مفردا والحقائق ثلاثة انواع
 هو ما يمكن التوصل به بجميع النظرية او في احواله فقط ما يمكن التوصل به بجميع النظرية يستدل
 كونه مركبا او النظر الذي هو ترتيب البعور وتعلق به الدليل فلا بد من ان يكون مرتبا سواء
 كان بالترتيب المعلوم او لم يكن به وقوله او في احواله لا يستدعي في ذلك النظر تعلق باحوال
 الدليل التي هي خارجة عنه فيكون مفردا لكن ترتيب شرح مختصر الاصول لم يرد على هذا القول
 خارجا عن الوجهين او قصر فيه على قوله بجميع النظرية كما هي عنه تكتب الحاشية التي تشرح
 عن دخول السنية في الدليل المعقولة ذكر المراجع الى الاصول في كلمة عنه الواقعة في تقريرهم
 انما قال بين من يدرك احتمال ان يكون الترتيب باعتبار مذهب الهيئة للقول لا لا يعرفها
 بها يوجد كما يستفاد من فقرات الجلال الرواية في رتبة الانبئات الواجب انما
 الصدق فتبين ان الاصول لا يصدق على مجموع المقدمات والترتيب المعقولة لا يصدق على
 المقدمات الغير المختبر بها الترتيب فظاهر الصواب والصواب انما هو دليل الاصول مقابل الصواب
 وهو المخصوص وكذلك اصل الدين وهو دليل المعقولة مقابل العموم وهو العلم بانه بين
 الاصول والمقولة عموم وشخص مطلق او كما تحقق الاستدلال بالحق في الترتيب فمقتضى الاستدلال
 بالمفرد او بالمرتبين لم يعتبر فيه الترتيب وان العكس مقيد بالظرفين ان العلم بالعموم
 اذا لم يكن في صدد الخارج والظرف من متنها والمراد المطلق فكل العلم والظرف في
 المخرج ولا عبرة بالنظرين وقوله مقيد على صيغة العلم على حال تقييد خصوص
 والعموم بالمطلق فكل العلم بالعلم انما يدل المشهور بالعموم واعتبره بالخصوص في المشهور
 خاص مطلقا والتحقيق عام مطلقا خصوص المشهور بالمفرد وعموم التحقيق به ولكن
 فصحف الشان الى نقل المشهور في القابل للمعتبر بالمساوات للتحقق او كما تحقق
 ما يمكن التوصل بالنظرية او في احواله في قضية ما يمكن التوصل بالنظرية احواله وما يمكن
 مقتضى الفصل الحقيقي المتفاد من ما ذكره فباعتبار الاحكام الخارج هو سبب الضرورة

الضرورة على طرفي الوجود والعدم سواء كان عاريا أي بطريق جو العادة من جهة
على خلق ذلك المبدأ على وجه الوجود كما هو مفهوماً من السمع من الأشهر في الكائنات من جهة
أنه خلق الله تعالى الأفعال عند وجودها بسبب عندهم بطريق جو العادة لغيره سبحانه
التي لها بدو واسطة ابتداء أو أعداد ياتي بطريق وجوب الوصول إلى المبدأ بالضرورة
عند وجود الوجود لتمام استدلاله عنده كما هو مذهب الفلاسفة بناء على وجوب الحوادث
منه على عند الاستدلال على أن الله تعالى واجب عندهم ما خلق منه تعالى والابتداء حركات
أو لزوماً أي بطريق الضرور العقلي يعني أن الوجود الوجود العيني يجب على وجوده باعتباره
منح إلى العالم الزمان فيقبل جزاء ما راجع إلى مذهب الفلاسفة أو إلى مذهب المتوليد في
الفرق على ما قالوا وكان ذلك كما يتصل بالوجود على تامة موجبة لتعقل أو توليداً
أي بطريق خلقي متتابعاً بمراتبه بواسطة خلقه من الوجود الوجودي أي الوجود الوجودي كما هو
مذهب الحنفية بناء على أن أفعال الله تعالى عندهم قد يوجد منه سبباً لخلقها سبباً وجوباً
منها ذلك الفعل فالنسبة على البطلان من البعد أي في الضرورة والاحتياج إلى
مباشرة طائفة لا اعتبار بغير ضرورة أي في ذلك المبدأ وفي حفظ البرهان أي في
البرهان كما قاله في الحقيقة فيه من العطفة فلا يخلو في ذلك العطفة فأنظر إذا قلت
القيود ويؤمن بها القيد أي في الوجود الاحتياج إلى العقل والوجوب فالنسبة بينه وبين
العدم المحصور المطلق إذا لا مكان له كما لا ضرورة في الطرفية ولما فيه ضرورة الوجود
بعضاً أو كلاً أن ينع بعض مقدماً الوجود على سبيل التولية أو منع كلهما على سبيل التولية
أي ما يمنع مقدّمه معينة منع مقدّمه معينة أخرى ثم وثم حتى يتم التمهيد أو كما
كانت الحاشية مثلاً إلى البصر في طبيعة الكبرى ما هنا فقيسنا حكمنا لذلك بعض الفلاسفة
خلال استقصاء بين سبب الحق القضية عاماً للقضية الحقيقة والحكمة في خارج التعريف
مثلاً إلى البصر في طبيعة الكبرى فلا ينتقص التعريف في وجهه وبسبب ذلك مولد عبارة عن
القضية يخرج من تعريف نفس الوجود ونفس المفضل وصفت أو جملة الوجود كان توقف
على نفس الوجود توقف الصفة على الموصوف وعلى نفس المفضل توقف القول على العلية

وكذا في صفة الكفاية يستلزم التعريف بغيرها وصحة القول
والعلم وصحة البرهان **سقط** الاشارة الى ان شرط البرهان ما يليه ان لا يكون
الشرطية والواقعية وغيرهما وشروطها ما يليه ان لا يكون **اركانه** ويتوقف عليه استقرار
مثل الجواب عن كفاية الكبر في الشكل الاول وغيرهما الاول يتوقف عليه البرهان في جهة البرهان
والثاني يتوقف عليه في جهة الصفة **ليسا** او عليا الى سواء كان ذلك التوقف من جهة
الخارجي او من حيث وجوده العلمي والبرهان اما ان يكتفى فيه بالتعقل ولم يتلفظ به
واركانه موجودات بالوجود العلمي واما ان يتلفظ به بعد التعقل في مكانه اركانه واكثر
شرطه موجودات بالوجود الخارجي في النسخ لا وارجح شرطه يتوقف البرهان الخارجي
على وجوده العلمي من الكمال زينة واستثناءه عن المقدم او ينقض التالى في البرهان لا يستلزم
التعريف الاول لارجح ان البرهان يستلزم ان المتبادر ما يتوقف عليه صحة البرهان كونه خارجيا
عن البرهان فتبين قوله **سقط** الاشارة الى ان شرط البرهان **اركانه** لا يستلزم ضرورة
اي قوله **ليسا** او عليا لتصرف استلزام التعريف عدول العلم في تبادر الشرط العلم من طلاقة
هذا التعريف من حيث انه يعني به على التعريف بانه لا يصدق على منع البرهان فلا بد من
ايجاب بحد هذه الوجوه الثلاثة اما بانه هذا التعريف على من حيث التعريف في عدم كفاية العلم
مسألة التعريف المعروف في جوهرهم التعريف بالانضمام الى ما به الفرض ما يتوقف عليه
فقط التعلق بالاعمال الآتية له والمتاخرين جواز التعريف بالانضمام لغيره في التوقف على
التاخر والفرق بين التعريف بالانضمام والتعريف بالتقسيم الآتي والفرق غير معروف بخصوص في كفاية
من الشر والفرق بين المتقدمين والمتاخرين ان المتاخرين لم يجوزوا التعريف بالانضمام لغيره
والمتقدمين يجوزوا مطلقا واما بانه هذا التعريف على مذهب من لم يجوز منع البرهان كفاية
الشرع فيما سياتي **والمتقدمين** انهم اولى واما ما نسب اليه المتأخرين من ان بعض
العلماء اولى واما ما نسب اليه المتأخرين من ان بعض المتقدمة المهمة لا بد من العلم عليه
كما ذكر في ميراث التعريف **الا** التوقف على ان ينقض المقدمة المهمة **والعلم** مطلقا في جواز الاستلزام
خلافه المهم في الجواز التعريف ما يتوقف عليه مطلقا **وارجح** ان بطلان خبر المتأخرين

بأنه يتوقف عليه ما خارجيا لفظيا وما
واقعا لفظيا خارجيا
فإنه على وجوده الخارجي

مخروفه كذا من الجارة من ان التعريف لا ينافي وجوده **بطلان** **استلزام** **سقط**
مطالبة العلم واستلزام العلم عليه او قوله في التفسير من حيث هي مقدمة في جوابه
قوله **استلزام** وقوله **استلزام** لما يليه من هذا التعريف **وجوز** بعض الشرطية
المنع ثم البطلان الجواز والابطال الجواز **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
عزلة من منعه **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
الفرق العيني واليه ذهب الغافل الخفي **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
بطلان **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
بانه على ما قلناه في الاستلزام **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
يكون المعارضة والتحقق في غرضها **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
تكونه فاعلم وقديما **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
اي غايته فيكون **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
عن الحق الاصل لا يكون غرضها **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
الاستلزام **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
او العلم **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
الرومي **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
البرهان عليه مع عدم تغيره **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
بشأنه **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
بانه **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
اعتبرت **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
لغيره **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
ويطابق **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
على **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**
الوظائف التي تتحقق **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط** **بطلان** **استلزام** **سقط**

بطلان

الوسيل بينهم معلوم فلا ينبغي ان يثبت بغيره وليس كما في قوله الخالف انما ثبت
اي كان علم المنع الجوهري بالمنع الحقيقي والمنع الجوهري بالمنع لانه علم بانه
قسم المنع المستند للمساوي وقسم المنع المستند بالسند الغير مساوي لوجوب المنع
الجوهري الحقيقي والخلاف في منع المقدمة كالخفي وان كان وروده على المدعي في النطق
عطف على الاثبات على النطق اثباتا **مسألة** لا على المنع وهو قوله باقامة الدليل وما
سبق من قوله بغيره وقوله بغير المدعي **مسألة** وبغيره التفسير في لفظ التفسير او الاثبات
والتفسير مقابل في المنع فلهذا عليه ان يكون انما هو تغيير السلوكيات التي هي
بقوله المراد منه الغوايه واداء عطف لفظ او اداء في تغييرها **مسألة** وعدم الاثبات
الحقيقية ان المراد بعدم الاثبات ترك اعادته في قوله وتغييرها وذكره ليس كمن
ايضا من تفسير العنوان وتغيير عطفه بتغيير التفسير لا فائدة لكونه مقابل الاثبات
فيكون المنع بغير عطف على الاثبات مقابل التفسير الاثبات بسبب التفسير عدم الاثبات
مسألة ولا استقامت دليله دليله في عطف على اثباتها على تسليم المنع او عدم التمسك
تتميم الدليل الاول يستقل وينتج مدعا بغير دليل اخر فانه لا وجه تخصيصه بالمنع المستند
او يجوز تسليم المنع الجوهري وكونه هو ما في البياض واستدلاله بغيره كما يستفاد من
اطلاق غير الفسخ **مسألة** في قوله انما هو في طبيعة الاصلية اثبات المقدمة المكنة اذالم
له ذلك الاثبات او لم يلزم تكميل الدليل الاول يستقل في غير ذلك الاثبات وتغير الاستدلال
بغيره في قوله المبحث الاقوى مثل الاخر في السند ومما حصله تسليم المنع لعدم استدل
على المقدمة المكنة والفرق بينه وبينهم انما هو في قوله مستند او تنوير **مسألة** في قوله انما هو
مخصص بانثباته بغيره السند بكونه من لا يتصور عدم تقوية المنع بخلاف
والسند الغير المكنة قالوا بعدم جواز السند انما يكون انما يستدل به على انما
وهو في نفسه انما كان بغيره قوله فيما ساء فيجوز ابطاله بالبرهان في ذاته باعتبار ابطال
سندية باعتبار انما هو في قوله لا والحق انما هو في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
المراد منه الميراث في قوله انما هو في قوله لا والحق انما هو في قوله لا

السند في القضية انما هو في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
جواز السند المستند انما هو في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
القضاة لا السند المستند انما هو في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
هذه الدلائل في دفع المنع بغيره في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
لا يسمع كذا الغيب في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
اذ اثبت ما هو المشهور عندنا في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
المقدمة المكنة في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
يدل على انما هو المشهور عندنا في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
السند بعدم صلاحية السند في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
توهم صحة الدليل المستند في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
انما هو ابطال السند في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
وابطال السند في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
المكنة لعدم التوفر في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
انما هو ابطال السند في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
السند المستند في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
تسليم المنع في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
انما هو ابطال السند في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
بتر السند المستند في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
اثباته قوله من هذا القبيل في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
توجهه انما هو في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
انما هو في قوله لا والحق انما هو في قوله لا
لفظ انما هو في قوله لا والحق انما هو في قوله لا

تأليف الشيخ محمد صالح المنجد

لا فاسد لها جهة وايرادها ليس كما قالوا بل هي من غير جهة بل هي من جهة
 بالبطولة فغير ما فهم من فلائق والتصوير اذا كانا جبريين خفيين واذ كانا
 ولا يتاما جهة لعدم جواز اثبات البديهي وان كانا جبريين خفيين فلا يتحقق الجبر
 اصله لا بدليل لا سيما الاظهر في التعليم انكار سواد جميع الاربعة او لا ظهور
 وروايت السوال البديهي ان الجلي بعد اعتبار الاربعة اصلا والحقا بل باعتبار حكمها
 آه جواب في الرد قد مر عاذا لفرق بين المختلف واستلزام الفناء في كونها
 شاملين في المختلف في الفناء المخصوص فلما مائدة في افراد مختلف عن الفناء المخصوص
 خارجة عنه بانه مسلم انهم اوردوا استجابا في بعض الاحكام المتفق عليها المتفق
 سائر الفناء كما مر عليك كما لا يميز في جهة التفريق فكلما ان يكون تميز في التصوير
 التي في الموضوع وهو موضوع الصغرى على السطر الاول او في المحكوم عليه فكلما ان كان
 كلما كانت الفناء ماثلة فانهما موجودا فلو توفقت في افراد في مادة واحدة فكلما كان
 كلما كانت الفناء ماثلة فانهما موجودا فلو توفقت في افراد في مادة واحدة فكلما كان
 موجودا في جميع اقسامها فانهما موجودا في اقسامها الاربعة في اقسامها
 التي في المحكوم عليه وهو موضوع مقدم الصغرى او في الجبراء المتكرر بعينه
 او اثباتا وهو موضوع مقدم الشبهة المتكررة في موضوع المقدمة الثانية الواضحة
 او الرافعة فلو قيل ان الثانية الاولى في الفناء التعميم التعميم بانهما
 في الاتساق به سواء متعلقا به او ان كانت فاشية مطلقة الى سوادها المتعلقين
 لها ابتداء وهو ما قضية التحقيق او بواسطة منع يدعي الساقض اعني ان دليله
 باطل وهو ما قضية الحجاز العقيق والخدفة فلا قصور في باء الاختلاف فيستلزم
 التميز في افراد في الاربعة في اول علم المقدمة الضمنية الاولى وهي ان هذا دليل
 جارية مادة كذا ومنع المقدمة الثانية وهي تخالف عنه حكم مداه يلزم له ان يقول ان
 هذا المادة مع كونها مدعى لا سيما ولا يستلزمها دليل وجوابا بل تمام التوفيق
 واما كبره الاظهر في الفناء بعد تسليم اجزائه والتخالف وان يكون بعض الحكمين وسئل

المناقضة الحقيقية في العلمانية غير مستلزمة للمعرفة العقلية بمقدرة معينة تتوقف عليها صحة
البرهان وهي الاستلزام للمعرفة في المناقضة الحقيقية في العلمانية مشتمل على مقدمة مستمرة
او بيان يحتاج الى مقدمة اخرى او للمقدمات السابقة الاستلزام بوجود مقدمات اخرى او منتهى سلسلة
هذه المقدمات فهو جارٍ على عقل **والعلمانية** زعمها ان كل شيء في العالم انما هو مادة او قوة
او غير مستلزم لثباته **والعلمانية** الاستلزام والاعلان **والعلمانية** الاستلزام للمعرفة العقلية في العلمانية
السلب كما هو الباطل **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
الرفع المناقضة قوله **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
وبين قوله **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
الرفع يظهر ما في كلامه قوله **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
هذه الولاية هي عبارة عن تغييره **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
وفي انتمى **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
التفصيل **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
فخصه **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
بغيره **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
خلاف ما اعلم عليه **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
المقتضى لتعلق المعرفة **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
بما على العلمانية منه **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
التي هي جسيما **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
المقدولة **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
انما هو **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
التعليق او ما في قوله **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
هذه العلمانية قبل **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام
غيره **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام **والعلمانية** الاستلزام

مقابل رسل فالكلام في التوفيق ابراه على وجهه في الرد والمنع والرد من جانب الجاهل
ينبغي الصورة عليه **بما** تعرض بالمطابق من المعارض في كماله في تصويره وانه لنزول البطالة
للتعريف عطف كونه جوا بعضه ما يتفرق بين نفس الامور في التفسير على وجهه في المعطوف
في قوله دليله الاول وبعض مقتضى بحيث لا يحاط فيه افراد دليله الاول وفي تفسير كل
دليل من دليله الثاني دليل اخر في خلاف معارضه دليل المعارض في فانه ما يتفرق بين دليل
نفسه بالحكمة الا انه يقصر معارضته بالتعريف على المعارضته بالتعريف جوا ووجه هذا هو
الوجود **لما** اورد جوده كلام القوم له من برهان **بما** يتبع النقض في نقض استدلاله في قوله
مع انه المعطوف على ما قرأنا من هذه النقض الاول على هذه النقض هو هو الوجود
الاخير من معنى المعارضه **لما** اشكال المعطوف على المعارضه مطابقة واقع في خلاف
لكم النقض على النقض **لما** اورد من نقض المعارضه على المعارضه ما قيل المعارضه لا يخاف
لوقوعه محل الدليل الاول وفيه عار فيه لكنه باطل الشيوع في الحاشية المحققين
لجواز كونه الدليل الثاني اظهر من الاول ولا يظهر الى ان السليبه ظهورا **لما** الظاهر
بالحج عطف على الصورة **بما** في الصورة في التماس الاستثنائية غير متوفرة فلا تصح
اشتراك الصورة في غير اشتراط اتحادها فلا فائدة في عطفه على بعض المادة لكنه لا يمكن
في اعتبار ضرر **لما** قال **لما** فيقارن انما تميز نسبة النكر الى الاتحاد كما يظهر من عبارة المحرر
الفتح **لما** لا الواحشف **لما** ما فيها كانت الحاشية **بما** على ما قال الشاعر في من لا يفتح
وفي غير واقع بل في غير من الملك المجيد **لما** الاول **لما** في الاطلاق والثانية عشت الثالث
غير فيه **لما** النكر والغير في غاية السهولة الاول **لما** في العادة **لما** في المثال
ان يقول الحكم العالم قديم **لما** انما في القديم وكل ما هو اثر في القديم قديم **لما** في قول العالم قديم
لانه متغير وكل متغير حادث **لما** في السليبه **لما** في الشكل الاول **لما** في المثال **لما** في المادة **لما** في الصورة
شروط **لما** في العالم قديم **لما** في مستند **لما** في القديم وكل ما هو مستند **لما** في القديم فهو قديم **لما** في قول العالم قديم
ان العالم انما في القديم **لما** في مستند **لما** في العالم قديم **لما** في العالم قديم **لما** في العالم قديم
من نظر الثاني **لما** في المثال **لما** في الصورة **لما** في المثال **لما** في المثال **لما** في المثال

الحاجات
غير مشهوره بتدوير الحروف
المعاني في تباينها
على قدر قلة حروفها
الخاصة التي لا يوجد
ومع ذلك فليس
غالب السهل التفرقة بين
صوت الواو من صوت الهمزة
نظرا لسهولة انتقالهما من
تتملك به الالف والواو
حاصل النطق بالواو

والتفتت اليهم في الحديث
الاجل واليكم مع قدامه فخرج

غير متعلق خدام و ملازمین کی فرائض
میں سے

[illegible]

إلى دارنا العظمى والحقون إلى الحق والحق والحق
 السعد والحق والحق والحق والحق والحق والحق
 إلى دارنا العظمى والحقون إلى الحق والحق والحق
 السعد والحق والحق والحق والحق والحق والحق
 إلى دارنا العظمى والحقون إلى الحق والحق والحق
 السعد والحق والحق والحق والحق والحق والحق

عنه في سنة ١٢٠٠ هـ
سنة ١٢٠٠ هـ
سنة ١٢٠٠ هـ

سوره مدعى اويان
يحمل على المنهيين
في الموضوعات قوله
مطلنا اما نقيم للشي
ص ص ص

4

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الحق والعدل والبرهان

وتمت هذه النظرية في القاموس
بالنظر في الحروف التي

هما في اعتبار الكمال جبراً متعلقاً بالشيء مدعواً بكونه ضرورة بديهية او استقراطية
 بل ان هذا مستحيل او بمقدور غير مترتبة الصفة بطلان ذلك النسخ وتبطل الاستفاد
 مدعواً انه متعلق بدعوى الجبر بكونه كذا وكذا فلو بطل فنفسه بطل بما قررنا
 ظهور وجه المغايرة التي اشار اليه بقوله وفيه مغايرة نفس الى المظهر الى المظهر
 الذي بعده الجواب في ذلك بان يدور اسطرشيا من كلامه احقر رتبة المظهر الذي
 ليس بعده وذلك بان يدور اسطرشيا من كلامه لا منصب عدم الاستحالة لم يعتبر
 بالنسبة الى هذا المظهر وقوله في الجواب متعلق بقوله لا يستعمل الظاهر المتعني
 الرد ان قال ان هذا المنصب غير شخص الجواب لما قصه بل جرى جواباً لموضوع
 كلامه فيقطع ان اذا لم يتكلم من التوجيه فالحجث فيقطع او يظهر ان اسطرش
 اي اذا تعرض التوجيه بغير شرط رده فالحجث يدفع ان اذا انقطع الحجث او يظهر
 الحق فالحجث يدفع في دفعه عن مؤنة الجواب فيكون الاستحالة عين بل قد
 يضر المظهر او يستحال ونعني به الجواب بما يتقوى اسطرش فيكون عليه او بما يصور
 عن المظهر جواباً سواء روية في نفس شرط التوجيه عند التوجيه الى التوجيه
 فطراف قوله او يستلزم دليل الوجود في النسخ وهو ما اشار اليه بقوله ان كان لا يمكن
 آه او يجري خلاصه ظاهره في منع فلا يتقبل الظاهر كالمعية شرطه على شرط
 فان قوله مضى للمظهر او لا يظهر الى النسخ وقوله ومفيدة او لا تظهر الى الجواب كالمعية
 بقوله فيقول المنة آه فالحجث الى الحقيقة ستة هذه بنوعها على ما اشار اليه بقوله
 كما يمنع مضى للمانع او لا مضى الى الاحتمال في مقابلته كونه غير مضى للمظهر وكونه
 كونه مضى على عدم ما اشار اليه بقوله سواء كان مضى الى الجواب او مضى الى الاحتمال في
 مقابلته كونه غير مفيدة او لا فالحجث الى الاحتمال العقلية فيكون الاحتمال اعطى
 اشار اليه في الخاتمة هو ان فعله كذا خرجها لنسخ خصوصية والخصوصية هما
 على ما يشهده من الخبر انما يدور على مقتضى بيته على الفلظ استنباطه من شئ سمي آخر
 بخلاف سائر انواع المناقضة فانها لا تكون على الفلظ بل على الشئ فيه

[illegible]

صلى الله عليه وسلم
بأمر الله تعالى
اجتمعوا في المسجد
لا يؤمنون بها

قد علمت مني هذا الصلوة على من هو في انتظار
 الصلاة في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع
 الثاني سنة ١٢٨٥ هـ

أشياء لا يمكن أن تكون إلا في
الوجود والعدم والعدم والعدم
في جميع الأحوال والعدم
في جميع الأحوال والعدم
في جميع الأحوال والعدم

لا استلزام لان العلم بالذات لا يستلزم العلم بالذات
 لا استلزام لان العلم بالذات لا يستلزم العلم بالذات
 لا استلزام لان العلم بالذات لا يستلزم العلم بالذات

رسالة من رجب المصطفى
في تاريخ طبرستان

مجلس
العلماء
العلماء
العلماء

2

التي هي انما هي صدق عليها فلو لم نعلم ان هذا التعريف صادق على
ما ذكره كذا وانما هي انما هي صدق عليها فلو لم نعلم ان هذا التعريف صادق على
انما هذا التعريف صادق على هذا لا يجوز المنع حقيقة سواء ايضاً ويتبين انما هو اساده
حقيقياً بل مجازاً في الخلف كما قلنا تعلق المنع في صورتين بصفاتها باعتبار المقربين
التي هي اشراكها بقوله الاول اهـ في الفرق بينهما كما اساده في الصورة الاول
مجازاً او حقيقة مجازاً في الخلف وتبين انما هو حقيقياً بل مجازاً في الخلف قلنا الفرق
بينهما ان المنع في الصورة الاول تعلق بنفس الصغير والمقدّمات المذكورة في غير دليل
من غير تصريح بها كما اساده المنع مجازاً او حقيقة مجازاً في الخلف هي من تعلق
بنفس المقربين المذكورين معرفتين كما صورناه انما قلنا تبيين انما هو حقيقياً
بل مجازاً في الخلف فظهر في هذا التعريف الاول انما هو المقدم بدلالة بصفاته المقربين
انما هي الصغرى **هـ** ببيان الفرض من التعريف انما يستدعي انما هو التعريف منه
كما يدل عليه قوله لا يجوز ان لا يكون عرض **هـ** وهذه اشارة منه الى ان هذا المنع
لا يجوز مجرداً بل لابد له من مستند او مضمون الكبرياء لا شعرا به بين الناس ما يكون
منه بل كما لابد من تقوية بالسند ولذا تعرض له ههنا وانما يتفرع في منع الصغرى
اشارة الى انه اعلم كما يكون مع السند بل **هـ** او غير معروف بخصوص ام كما او وارج
الحاج في الكافية تغيراً في اللفظ التخيير في سائر العلل من جميع ما عداه على ما اشار
اليه شارح الجامع معاكسة بعض اشرار **هـ** لا يقتضي الجمالية عدم اقتضاء الجمالية
في صورة كونها الفرض غير معروف بخصوص كل واحد **هـ** لانهم لا يشترطوا في
علمه لجواز منع الكبرياء من مقتضى ما بين مستند عدم اشتراط الترتيب في تعريف
والعرف **هـ** وانما يستدل بغيره من المنع المذكور وذلك لانه رافعه بين الاشياء في
بينه مطلقاً ولا شك ان السند يمنع المذكور بغيره منه ويقال انما هو تعريف اشتراك
على المشبه فهو فاسد وانما يكون فاسداً لو لم يكن مع قرينة وجوده وانما رافعه بين
الاشتمال على مشترك غير جائز اشارة لكونه من معانيه على حدة وبينه مطلقاً ولا شك